منظمة العمل الدولية
ADWA' التهوض ببرنامج العمل اللائق في شمال أفريقيا
منتدى البحوث الاقتصادية
ECONOMIC RESEARCH FORUM

النمو الاقتصادي ومخرجات سوق العمل في شمال إفريقيا: نظرة عامة على التطورات في الجزائر ومصر والسودان وتونس منذ عام ٢٠٠٠

إعداد: راجي أسعد ومحمد علي مرواني

قائمة المحتويات

النقاط الرئيسية	٤
مقدمة	٥
١- وتيرة النمو ونمطه	٧
١-١ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و معدل التشغيل إلى حجم السكان	٧
١-٢ تكوين الناتج المحلي الإجمالي (بالسعر الجاري حسب طريقة الإنفاق)	٨
١-٣ نمط الاستثمار العام والخاص	١٠
١-٤ الائتمان المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي	١٢
١-٥ معدل نمو القيمة المضافة والتشغيل حسب نوع النشاط	١٣
١-٦ توزيع القيمة المضافة والتشغيل حسب القطاع العريض للنشاط الإقتصادي	١٦
١-٧ نمو الإنتاجية و التباين في نسبة التشغيل	١٩
١-٨ التشغيل القطاعي/ مرونة النمو	٢١
١-٩ تحليل نمو الإنتاجية	٢٢
٢- اتجاهات سوق العمل	٢٣
٢-١ تطور المؤشرات الإجمالية لسوق العمل: معدلات المشاركة والتشغيل والبطالة	٢٣
٢-٢ تطور هيكل التشغيل	٣٠
الخاتمة	٣٤
المراجع	٣٦

جدول الاشكال

الشكل (١): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حسب البلد، ٢٠٠٠-٢٠١٨	٧
الشكل (٢): تحليل الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق	٨
الشكل (٣): حصة الاستثمار الخاص والعام من إجمالي الاستثمار، مصر وتونس	١٠
الشكل (٤): حصة الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، مصر وتونس	١١
الشكل (٥): الائتمان المحلي للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	١٢
الشكل (٦): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	١٣
الشكل (٧): معدل نمو القيمة المضافة حسب القطاع العريض للنشاط الإقتصادي	١٣
الشكل (٨): معدل نمو التشغيل حسب القطاع العريض للصناعة	١٥
الشكل (٩): توزيع القيمة المضافة حسب القطاع العريض للنشاط الإقتصادي	١٦
الشكل (١٠): توزيع فرص العمل حسب القطاع العريض للنشاط الإقتصادي	١٨
الشكل (١١): معدل نمو التشغيل والإنتاجية حسب القطاع العريض للصناعة	٢٠
الشكل (١٢): التشغيل القطاعي ودرجات مرونة النمو	٢١
الشكل (١٣): تحليل الإنتاجية	٢٢
الشكل (١٤): معدلات المشاركة في قوة العمل، حسب الجنس والفئة العمرية، في الفئة العمرية ١٥-٦٤ عاما (٪)	٢٤
الشكل (١٥): معدلات المشاركة في قوة العمل، حسب الجنس والتحصيل العلمي للأعمار من ١٥ إلى ٦٤ عاما (٪)	٢٥
الشكل (١٦): معدل التشغيل حسب الجنس والفئة العمرية للأعمار من ١٥ إلى ٦٤ سنة (٪)	٢٦
الشكل (١٧): معدل التشغيل، حسب الجنس والتحصيل العلمي في الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة (٪)	٢٧
الشكل (١٨): معدل البطالة، حسب الجنس والفئة العمرية، في الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة (٪)	٢٨
الشكل (١٩): معدل البطالة، حسب الجنس والتحصيل العلمي، في الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة (٪)	٢٩
الشكل (٢٠): معدل غير المُدرجين بالتعليم أو العمل أو التدريب (NEET) حسب الجنس والبلد، في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاما (٪)	٣٠
الشكل (٢١): توزيع التشغيل حسب نوعه والجنس، في الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة (٪)	٣١
الشكل (٢٢): توزيع التشغيل، حسب نوعه في مختلف الأنشطة الاقتصادية، البيانات مجمعة عبر السنوات	٣٢

النقاط الرئيسية

◄ أدى الاعتماد على النفط والموارد المعدنية الأخرى كمحركات رئيسية للنمو في هذه الاقتصادات، إلى تدفق كبير للعائدات إلى خزائن الحكومة، مما أتاح دورا ضخما للقطاع العام كرب عمل.

◄ تكشف تحليلات نمو الإنتاجية على مدار السنوات العشرين الماضية عن أنماط مختلفة (إيجابية في تونس، وسلبية في الجزائر، ومختلطة في مصر) ولكنها تؤكد أن التغيير الهيكلي قد فضل في الغالب القطاعات منخفضة الإنتاجية، مع حدوث معظم الزيادات في الإنتاجية داخل القطاعات وليس بينها، وما نتج عن ذلك من وظائف غير رسمية منخفضة الجودة في كثير من الأحيان.

◄ تؤثر معدلات المشاركة المنخفضة في قوة العمل على البلدان الأربعة، بما يشمل بعض أدنى معدلات مشاركة الإناث في العالم. وتعكس الاتجاهات العامة مستويات مشاركة ثابتة أو منخفضة بين الرجال وارتفاعا طفيفا في مستويات المشاركة بين النساء.

◄ تعكس اتجاهات معدلات التشغيل، مع بعض الاستثناءات الملحوظة، نمط النمو الاقتصادي - وإن كان بقدر من التأخر. وفي الوقت نفسه، تعكس أنماط العمر والتعليم الخاصة بالتشغيل أنماط المشاركة في قوة العمل.

◄ تعكس معدلات البطالة في شمال إفريقيا مشكلات إدماج الشباب المتعلمين الداخلين في سوق العمل، وبالتالي تعتمد بشكل حاسم على معدل نمو هذه المجموعة.

◄ رغم الجهود المبذولة لإعادة توجيه اقتصادات جميع البلدان الأربعة نحو إقتصاد السوق بشكل أكبر، فإن أي منها لم ينجح في زيادة فرص العمل الرسمية بشكل كبير في القطاع الخاص بمرور الوقت.

◄ مع الارتفاع في الاقتراض الحكومي، أخذ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في التراجع، مما أدى إلى انخفاض الاستثمار الخاص وزيادة الاستثمار العام (خاصة في المرافق العامة والبنية التحتية).

مقدمة

يوجد إجماع عام على أن نتائج التشغيل في شمال إفريقيا في العقود الأخيرة كانت مخيبة للآمال في أحسن الأحوال وكانت من العوامل الرئيسية المساهمة في الاضطرابات السياسية في المنطقة (Campante and Chor 2012 ; 2013 Diwan). ويسلط هذا الفصل الضوء على ضعف أداء التشغيل في المنطقة من خلال دراسة العلاقة بين أنماط النمو الاقتصادي ونتائج سوق العمل في أربعة اقتصادات في شمال إفريقيا هي الجزائر ومصر والسودان وتونس. وذُكر الكثير عن معدلات البطالة المرتفعة في المنطقة، لاسيما بين الشباب (Ahmed et al. 2012; Drine 2012; Kabbani 2019) . وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن معدل البطالة بين الشباب في شمال افريقيا بلغ 29.8% في عام 2020، وهو أعلى معدل بين جميع أقاليم العالم وأكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ 13.7% (منظمة العمل الدولية 2020)، كما لوحظ انخفاض واستقرار معدلات مشاركة الإناث في أسواق العمل في شمال إفريقيا، مثلها مثل أسواق الشرق الأوسط (Assaad 2014; Assaad et al. 2020). ويسعى هذا التحليل إلى النظر فيما وراء معدلات البطالة والمشاركة، من خلال الخوض في نوع وجودة فرص العمل التي تم توفيرها في هذه الاقتصادات، وكيفية ارتباطها بنمط النمو الاقتصادي1.

وتتمثل السمة المشتركة التي تميز طبيعة النمو في هذه البلدان الأربعة في أنه حتى وقت قريب كان النمو مدفوعا بقطاعات استخراجية مثل قطاعات النفط أو التعدين. وفي بعض البلدان مثل الجزائر، لا يزال هذا هو الحال إلى حد كبير، حيث يمثل قطاع البترول حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي ويمثل جميع الصادرات تقريبا. وفي بلدان أخرى، مثل السودان، يعد التحول حديثا جدا، حيث يرجع تاريخه إلى انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١ عندما ذهبت معظم موارد النفط السودانية إلى الجنوب. أما في تونس، فتراجعت حصة قطاع التعدين في إجمالي الصادرات في العقد الماضي (البنك المركزي التونسي ٢٠١٨) نتيجة انخفاض احتياطيات النفط والاضطرابات الاجتماعية في قطاع الفوسفات منذ عام ٢٠١١. ولم تعد مصر بمُصدر كبير للنفط، لكن اقتصادها تأثر لفترة طويلة بتقلبات الاقتصاد النفطي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال التحويلات للعمالة من البلدان الغنية بالنفط. وتراجعت أهمية عائدات النفط أو منتجات التعدين الأخرى في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين في جميع البلدان الأربعة، لكن ميراث الاعتماد على هذه القطاعات وغيرها من مصادر الريع شكّل هيكل اقتصاداتها بشكل قوي، مما أدى إلى التراجع المبكر للتصنيع وزيادة أهمية القطاعات ذات المنتجات غير القابلة للتداول مثل قطاعات البناء والعقارات والتجارة والنقل.

ونظرا لمجموعة متنوعة من الأسباب، تمكنت الاقتصادات الأربعة من تحقيق معدلات نمو أعلى في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ مقارنة بالفترة اللاحقة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨. واستفادت الجزائر والسودان من انتعاش أسعار النفط في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مع ميزة إضافية تمثلت في استئناف السلام في الجزائر بعد العقد الأسود الدموي في التسعينيات. وحققت مصر وتونس معدلات نمو أعلى بسبب إصلاحات مناخ الأعمال بشكل جزئي. وبعد التباطؤ المتواضع الناجم عن الأزمة المالية العالمية في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدت الانتفاضات في مصر وتونس في عام ٢٠١١ إلى ركود في تونس وتباطؤ كبير في مصر. كما تباطأ النمو في السودان مع انفصال الجنوب في ٢٠١١ وفي الجزائر بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط في ٢٠١٤.

ويتمثل أحد الموروثات المهمة للاعتماد الكبير على ريع النفط والتعدين التي تصب في المقام الأول في خزائن الدولة هو وجود دور كبير للقطاع العام في خلق فرص العمل في جميع البلدان الأربعة، لاسيما للخريجين من مرحلة ما بعد الثانوية (Assaad 2014). وبينما لا تزال الجزائر تعتمد اعتمادا كبيرا على التشغيل في القطاع العام، حاولت تونس ومصر الحد من دور القطاع العام في التشغيل منذ الثمانينيات، وحققت بعض النجاح. وفي حين شكل التشغيل في القطاع العام حوالي ٤٠٪ من العمالة في الجزائر في ٢٠١٠، انخفضت حصته إلى ٢٢٪ في مصر و١٥٪ في السودان و٢٢ - ٢٣٪ في تونس.

ورغم النجاح في الحد من دور القطاع العام في أسواق العمل، أحرزت مصر وتونس والسودان نجاحا أقل في تعزيز التشغيل الرسمي في القطاع الخاص. ولم يفضل نمط النمو الأخير في البلدان الثلاثة القطاعات التي تولد فرص كبيرة للعمل الرسمي في القطاع الخاص، مثل

التصنيع أو التمويل أو المعلومات والاتصالات. وبدلا من ذلك، كان الجزء الأكبر من نمو فرص العمل متمثلا في قطاع البناء وقطاع التجارة ، والنقل والتخزين، والإقامة وخدمات الأغذية، مع نسبة كبيرة من العمالة غير الرسمية. ومع فقدان جزء كبير من قطاع النفط منذ عام ٢٠١١، شهد السودان زيادة في فرص العمل في الزراعة، والتي عملت كقطاع يمتص العمالة الزائدة في الاقتصاد. وكما هو متوقع، كان الكثير من ذلك في شكل عمل حر وعمل أسري غير مدفوع الأجر.

وقبل أزمة فيروس كورونا (COVID-19)، كانت الجزائر تنمو ببطء بالفعل منذ عام ٢٠١٦. وتمكنت من استخدام الاحتياطيات الكبيرة التي تراكمت لديها خلال فترة ارتفاع أسعار النفط في العقد الأول وأوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين للحفاظ على النمو لبضع سنوات بعد انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٤، ولكن ثبت أن ذلك غير مستدام. وكانت تونس تعاني من معدلات نمو ضعيفة منذ الثورة، مع ضغوط اجتماعية كبيرة للحفاظ على مستويات مرتفعة من الإنفاق العام وزيادة تشغيل العاملين في القطاع العام وأجورهم. وأدى ذلك إلى انخفاض عدم المساواة في الأجور منذ عام ٢٠١١ (Marouani et al. 2020) ولكنه أدى أيضا إلى موارد أقل للاستثمار العام. ورغم من أن مصر تمكنت من استئناف النمو بمعدلات جيدة إلى حد ما منذ عام ٢٠١٥، فإن تلك المعدلات لن تؤدي للأسف لزيادة ملحوظة في التشغيل، كما يتضح من الانخفاض المستمر في معدل التشغيل إلى عدد السكان في سن العمل منذ عام ٢٠١٠. وبعد النمو السريع إلى حد ما من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، تعرض الاقتصاد السوداني لأزمة عميقة منذ اندلاع الاضطرابات السياسية في عام ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، فإن عدم وجود بيانات تشغيل حديثة في السودان يجعل من الصعب تقييم آثار التطورات الأخيرة على نتائج التشغيل.

وفيما يلي وصف لوتيرة النمو الاقتصادي ونمطه في كل بلد من البلدان الأربعة، بما في ذلك التطور في التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل، وأنماط الاستثمار العام والخاص والأجنبي، والروابط بين نمو التشغيل ونمو الإنتاجية. وتم تقسيم تباين الإنتاجية إلى مكونات التغيير داخل القطاعات والتغيير الهيكلي عبر القطاعات وفقا لمنهجية ماكميلان ورودريك (MacMillan and Rodrick 2011). وفيما يلي تقييم لنتائج سوق العمل، بدءا من الاتجاهات في إجماليات سوق العمل - المشاركة في قوة العمل والتشغيل والبطالة - مفصلة حسب الفئة العمرية والتعليم. وأخيرا، يقدم هذا الفصل تحليلا لتوزيع العمل حسب النوع - أي العمل في القطاع العام، والرسمي الخاص، وغير الرسمي الخاص، والعمل الحر بدون أجر - بمرور الوقت، وربط ذلك بنمط نمو فرص العمل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي.

[1] انظر Assaad 2021، الذي يوضح بالتفصيل عددا من مؤشرات سوق العمل في سياق شمال إفريقيا التي تتجاوز معدلات البطالة والتشغيل والمشاركة في القوى العاملة، وتمت مناقشة علاقة هذه المؤشرات بسياق شمال إفريقيا خلال اجتماع فريق الخبراء حول فرص العمل والنمو في شمال إفريقيا الذي استضافه منتدى البحوث الاقتصادية (ERF) في ديسمبر ٢٠١٩.

١- وتيرة النمو ونمطه

١-١ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و معدل التشغيل إلى حجم السكان

سجلت الاقتصادات الأربعة معدلات نمو مرتفعة إلى حد ما في الناتج المحلي الإجمالي في العقد ٢٠٠٠-٢٠٠٨ مقارنة بالعقد التالي (٢٠١٠-٢٠١٨). وتعتبر أسعار النفط (في الجزائر ومصر والسودان) والسلم الأهلي (في الجزائر) وإصلاحات مناخ الأعمال (في مصر وبدرجة أقل تونس) من بين التفسيرات الرئيسية لأداء النمو المتفوق في المرحلة السابقة. وكما هو مبين في الشكل (١). بعد الأزمة المالية العالمية وانتفاضات الربيع العربي في عام ٢٠١١، التي ضربت تونس ومصر على وجه الخصوص، استأنفت مصر النمو بعد عام ٢٠١٥، مدفوعا بشكل أساسي بنمو الاستثمار العام. وفي غضون ذلك، عجزت تونس، بسبب زيادة الاستهلاك العام والعجز الخارجي الكبير، عن إعادة استئناف النمو. أما في السودان، فقدكان لانفصال الجنوب وما صاحب ذلك من خسارة في عائدات النفط تأثير سلبي على النمو، والذي تفاقم بسبب الاضطرابات السياسية في عام ٢٠١٨. وفي الجزائر، أدى انخفاض أسعار النفط منذ عام ٢٠١٤ إلى تجفيف احتياطيات النقد الأجنبي الكبيرة المُجنبة من قبل الحكومة في السنوات السابقة، مما أدى إلى نمو سلبي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي لوحظ لأول مرة في عام ٢٠١٨.

شكل ١: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حسب البلد، ٢٠٠٠-٢٠١٨

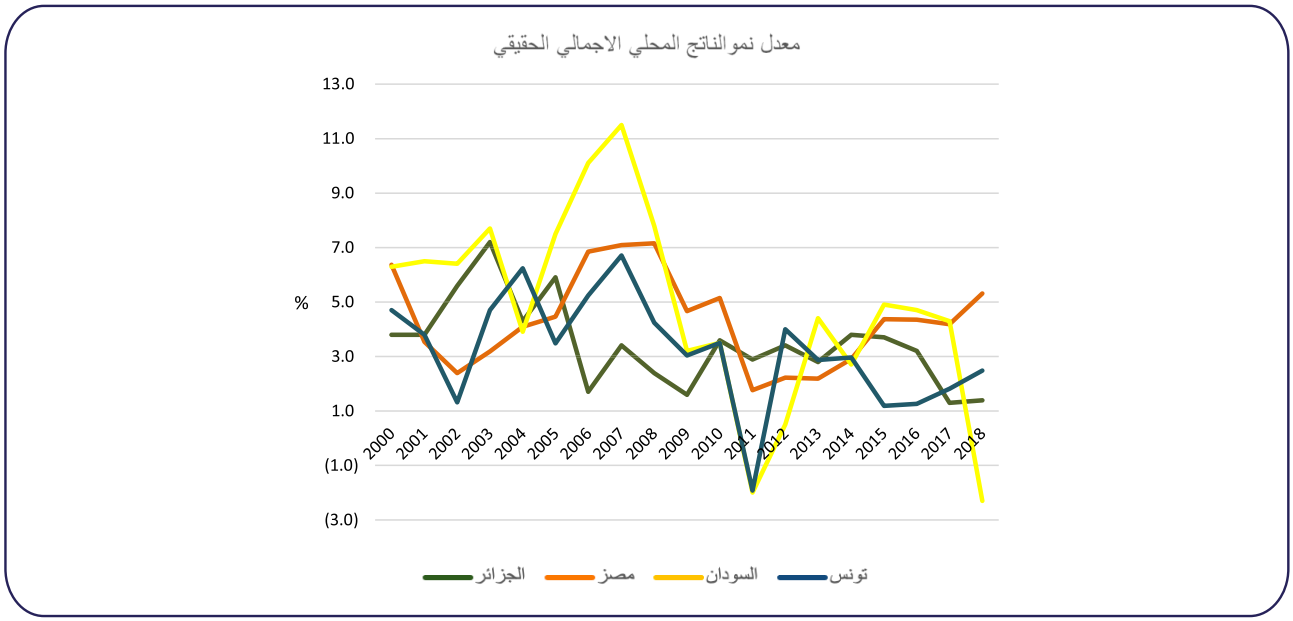

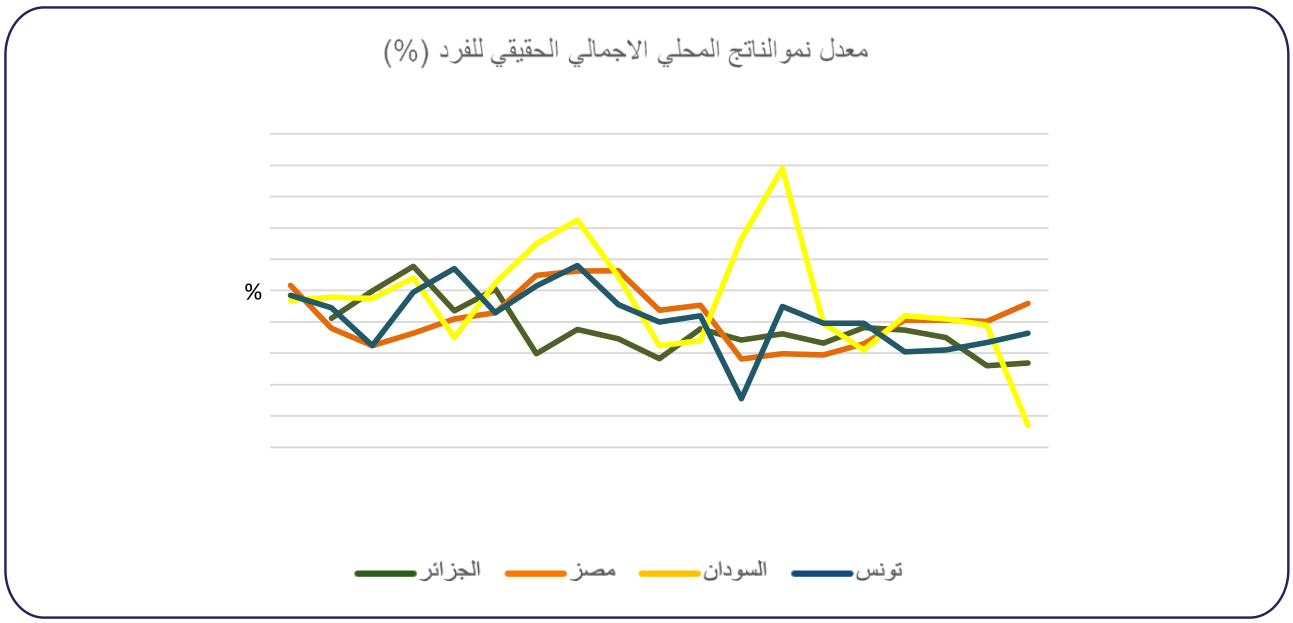

المصدر: حسابات المؤلفين، بناء على بيانات من الديوان الوطني للاحصائيات في الجزائر، ووزارة التخطيط المصرية، والبنك الدولي، ومؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي) للسودان وتونس ٢٠٠٠-٢٠١٨.

٢-١ تكوين الناتج المحلي الإجمالي (بالسعر الجاري حسب طريقة الإنفاق)

تتميز منطقة شمال إفريقيا بهيمنة استهلاك الأسر وانخفاض نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء الجزائر حيث يخصص جزء كبير من عائدات النفط للاستثمار. ومن ناحية الإنفاق العام والاستثمار، يمكن رؤية ديناميتين متعاكستين في تونس ومصر. وكما هو مبين في الشكل (٢)، زاد الاستهلاك الحكومي في تونس نتيجة للضغط السياسي منذ عام ٢٠١١. وعلى العكس من ذلك في مصر، انخفضت حصة الاستهلاك العام بينما زاد الاستثمار العام (الشكل ٣). وأخيرا، يجب على الدول الثلاث أن تتعامل مع عجز خارجي ضارٍ بشكل خاص بالجزائر، التي تعتمد بشكل كبير على احتياطيات النفط لبرامجها الاقتصادية والاجتماعية. أما في السودان، فتعد حصة التجارة الخارجية أقل بكثير في الاقتصاد. وانخفضت هذه الحصة باستمرار مع انخفاض صادرات النفط.

شكل ٢: تحليل الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق

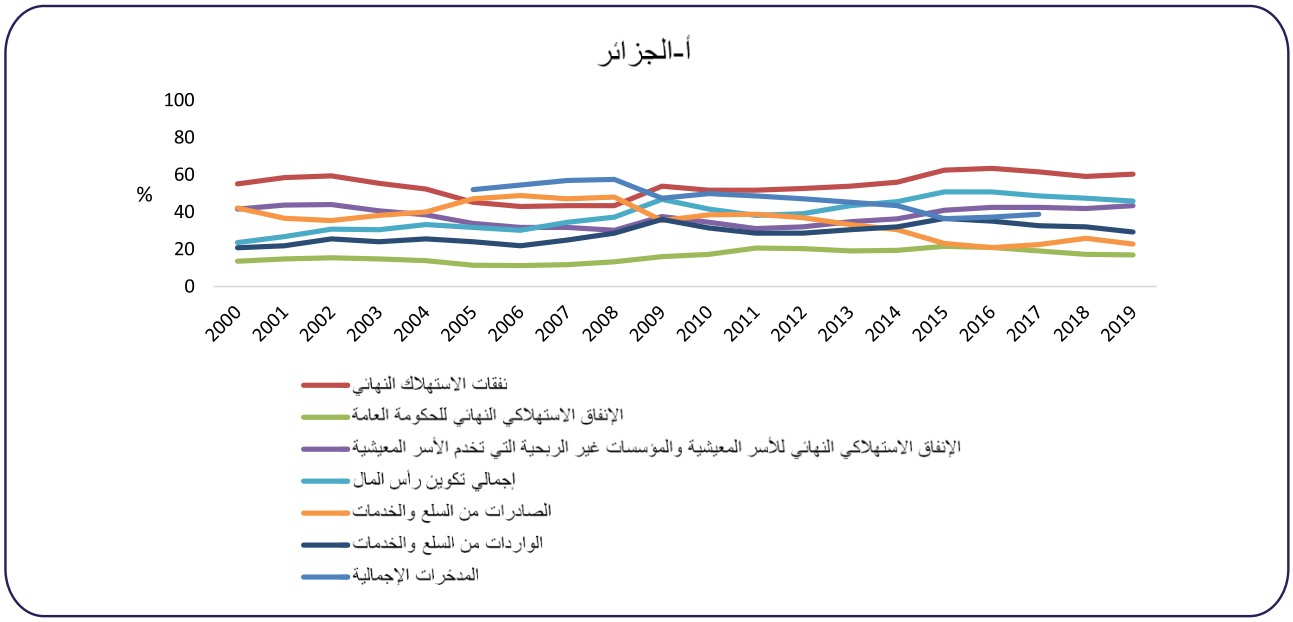

ب. مصر

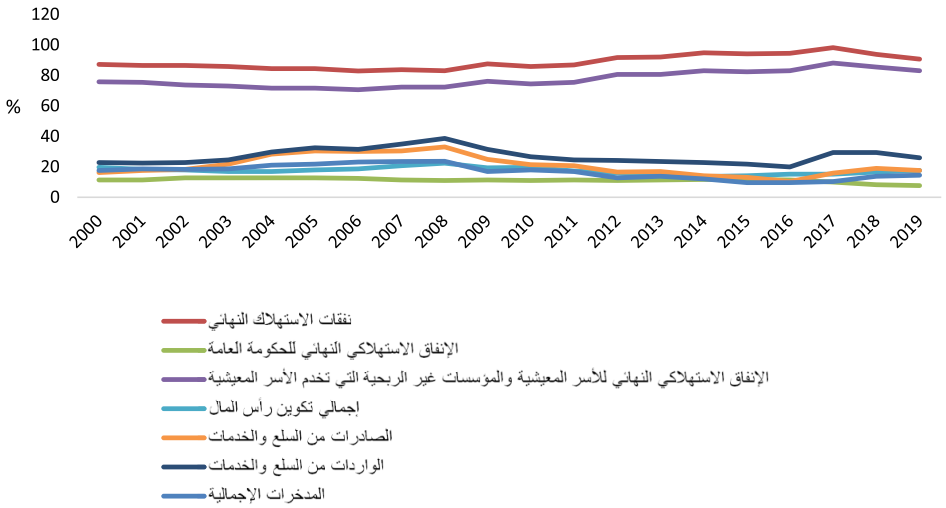

ج- السودان

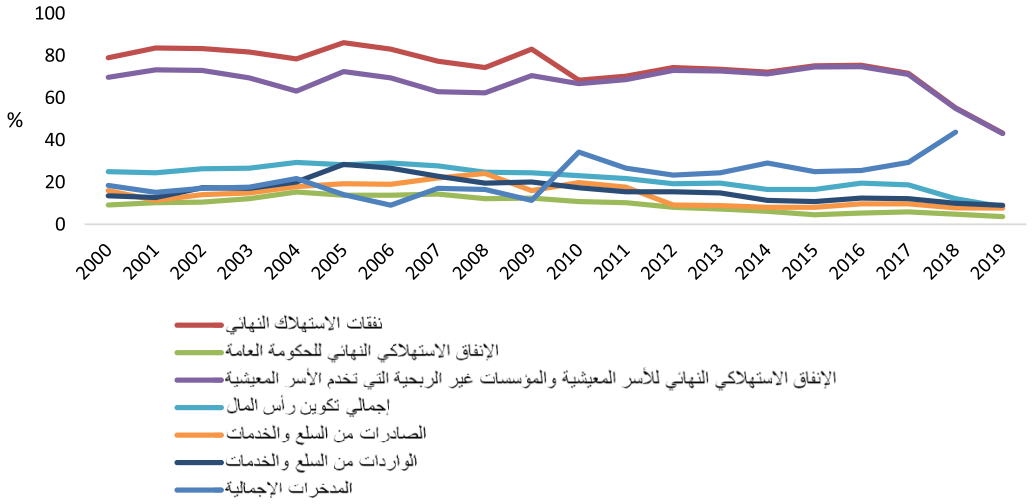

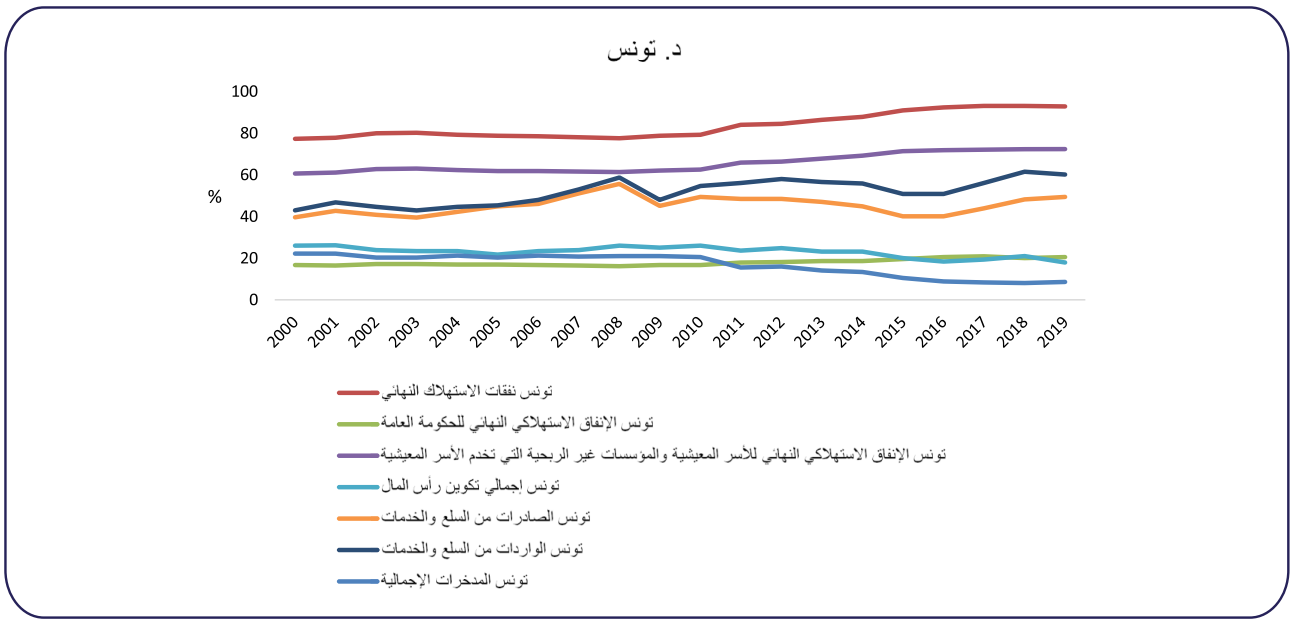

المصدر: حسابات المؤلفين، بناء على بيانات من الديوان الوطني للاحصائيات في الجزائر، ووزارة التخطيط المصرية ومؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي) لمصر والسودان وتونس ٢٠٠٠-٢٠١٩.

٣-١ نمط الاستثمار العام والخاص

في حين لا تزال الجزائر تعتمد اعتمادا كبيرا على استثمارات القطاع العام لتنشيط النمو، حققت مصر وتونس نجاحا متواضعا في زيادة حصة القطاع الخاص في الاستثمار. ففي تونس، حقق القطاع الخاص أكثر من ٦٠٪ من الاستثمارات منذ عام ٢٠٠٠، مع زيادة طفيفة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨، تلاها انخفاض متواضع. وتمكنت مصر من زيادة حصة القطاع الخاص في الاستثمار من ٤٠٪ في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى ٦٠٪ في عام ٢٠٠٨ (الشكل ٣). ومع ذلك، تغير هذا الاتجاه بشكل حاد في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت حصة القطاع الخاص في الاستثمار إلى أقل من ٤٠٪ في عام ٢٠١٩، مما يسلط الضوء على الدور المتنامي للدولة المصرية في الاستثمار.

شكل ٣: حصة الاستثمار الخاص والعام من إجمالي الاستثمار، مصر وتونس

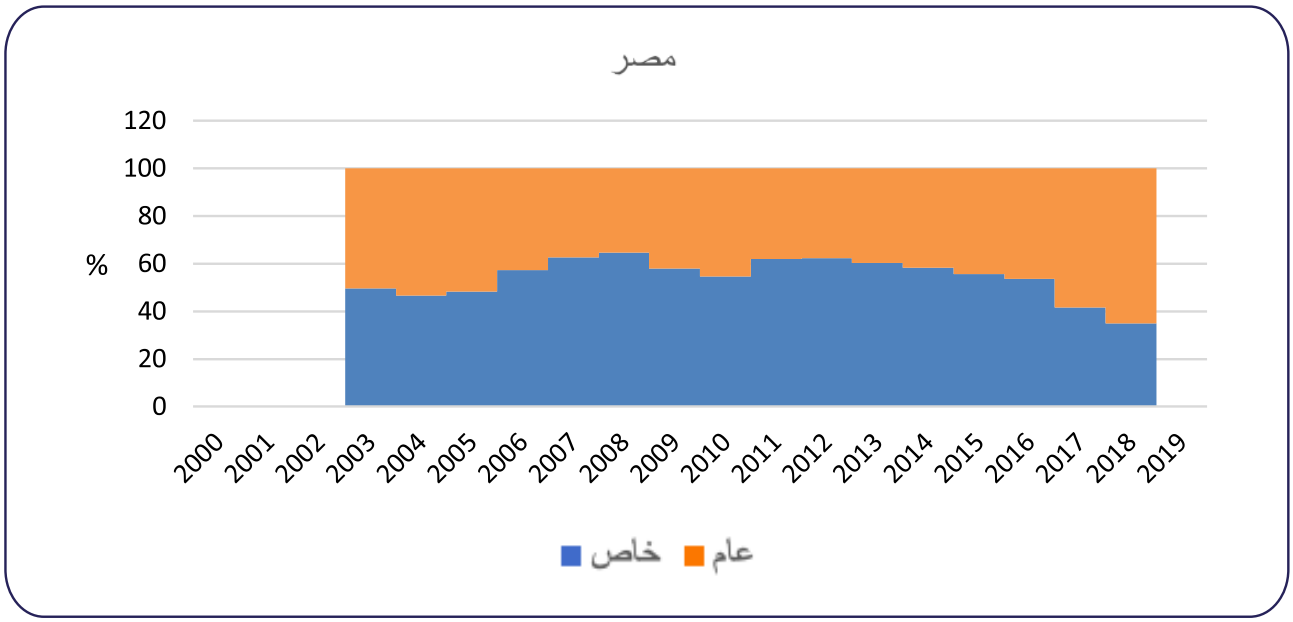

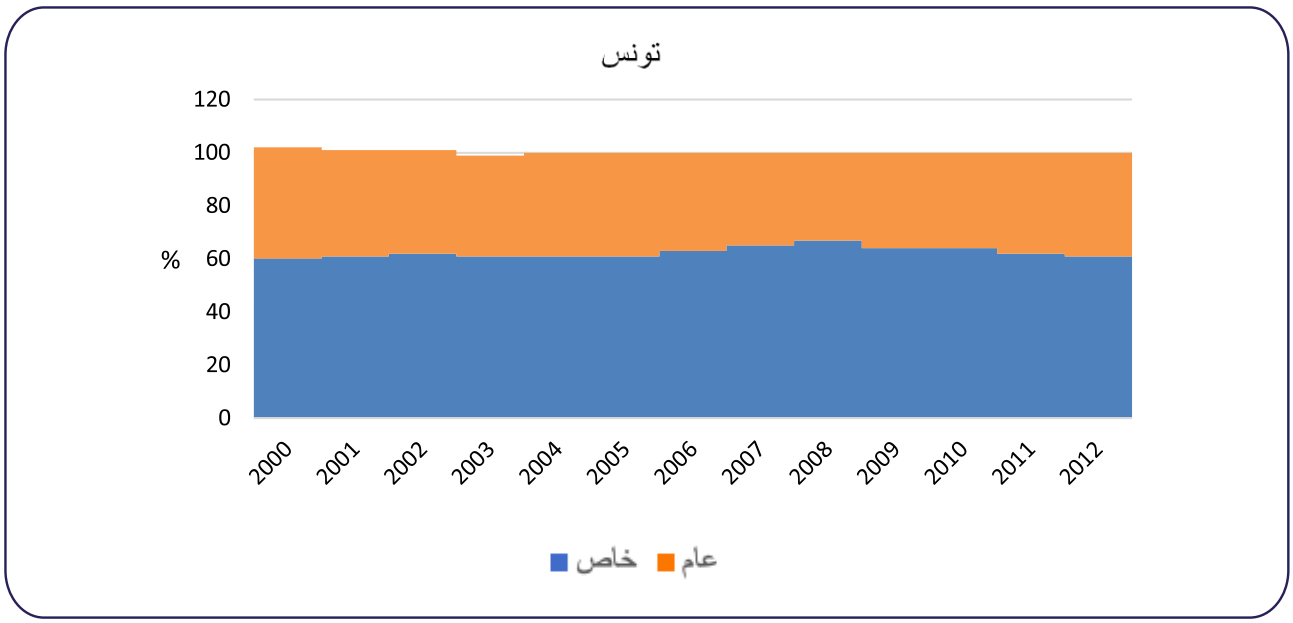

المصدر: حسابات المؤلفين، بناء على وزارة التخطيط المصرية ٢٠٠٠-٢٠١٨، والمعهد الوطني للإحصاء في تونس ٢٠٠٠-٢٠١٢.

ففي مصر، قاد الاستثمار الخاص فترة النمو في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، في حين أن التعافي الأخير للنمو كان مدفوعا بالكامل بالاستثمارات العامة، كما هو موضح في الشكل (٣). وفي تونس، تعد حصة الاستثمار الخاص أعلى وأكثر استقرارا بشكل عام. ومع ذلك، كما هو مبين في الشكل (٤)، انخفضت الاستثمارات العامة والخاصة في العقد الأخير من ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ إلى أقل من ٢٠٪ في عام ٢٠١٦ (OECD 2018). ولمعدلات الاستثمار المنخفضة هذه أثر سلبي على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحالية والمستقبلية، لأنها تقلل من معدل نمو الإنتاجية - الذي كان حوالي ٢٪ في المتوسط في تونس بين الثمانينيات ونهاية العقد الماضي (Marouani and Mouelhi, 2015).

شكل ٤: حصة الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، مصر وتونس

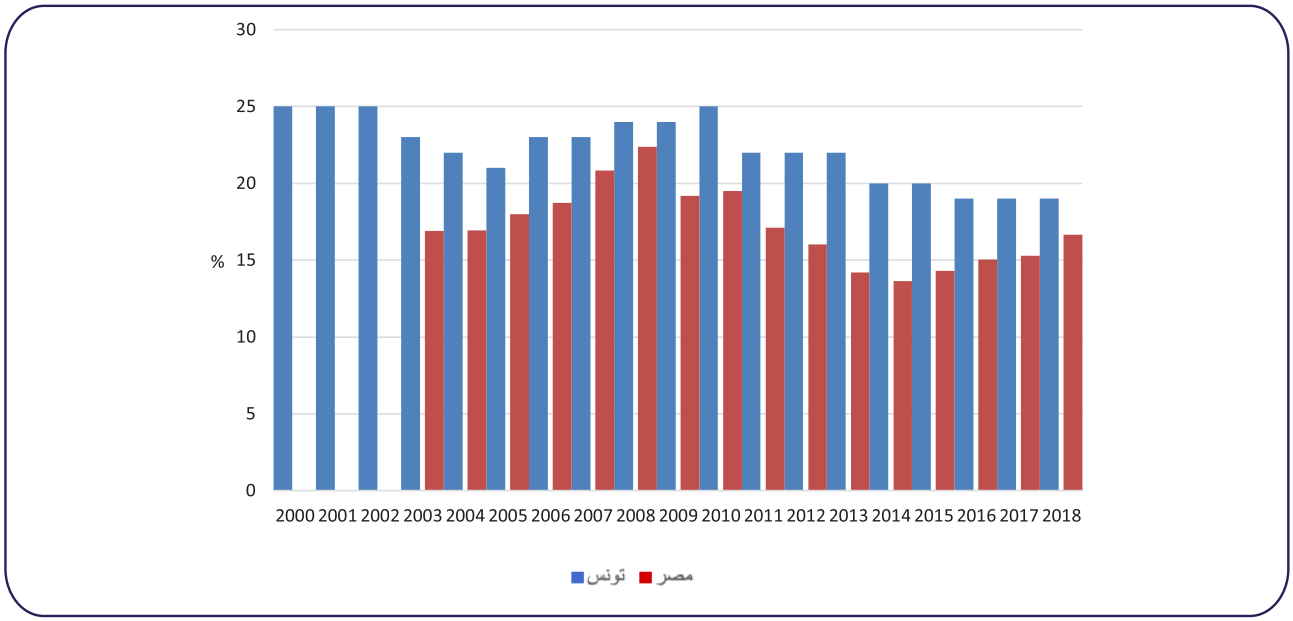

المصدر: حسابات المؤلفين، بناء على وزارة التخطيط المصرية و المعهد الوطني للإحصاء في تونس. ٢٠٠٠-٢٠١٨.

٤-١ الائتمان المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي

الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

كانت مستويات الائتمان المحلي إلى للناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص مماثلة في مصر وتونس حتى عام ٢٠٠٧ (حوالي ٥٠٪)، ثم تباعدت بشكل كبير (الشكل ٥). ففي تونس، كان المستوى حوالي ٧٠٪ في عام ٢٠١٨، بينما انخفض في مصر إلى حوالي ٢٥٪ (وصل إلى المستوى الجزائري، الذي بدأ عند صفر تقريبا في عام ٢٠٠٠). وتظهر هذه الأرقام ضعفا كبيرا في اقتصادات المنطقة. وتتمتع الاقتصادات الديناميكية، مثل الصين، بمستويات أعلى بكثير من ١٠٠ - ١٦٥٪ في عام ٢٠١٩ (البنك الدولي، بدون تاريخ).

شكل ٥: الائتمان المحلي للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

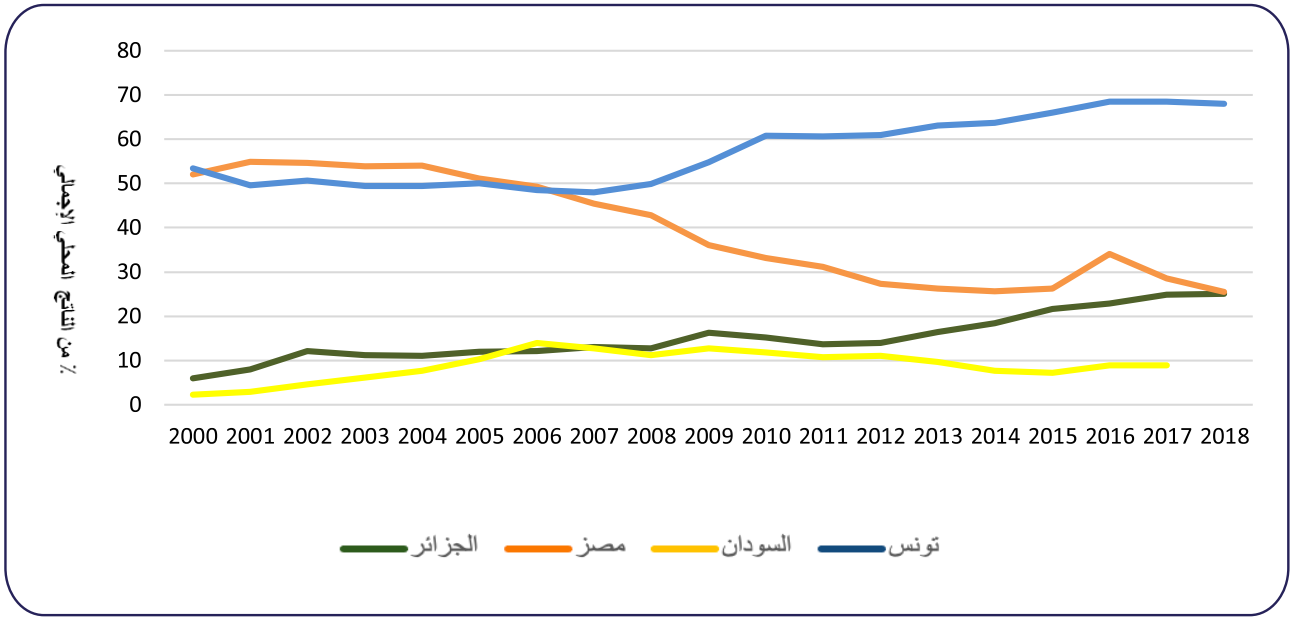

المصدر: حسابات المؤلفين، باستخدام بيانات البنك المركزي المصري والبنك الدولي، وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي) للجزائر والسودان وتونس ٢٠٠٠-٢٠١٨.

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي

كما هو مبين في الشكل ٦، كانت مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضة نسبيا في المنطقة، باستثناء ذروة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ في مصر وتونس (ذروة ٢٠٠٦ تتوافق مع بيع تونس لشركة الاتصالات التونسية). وعلاوة على ذلك، يوضح توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر أن قطاع النفط يحتل المرتبة الأولى دائما (انظر مصر على الأخص). ولدى قطاع النفط القليل من الروابط المتبادلة والتأثيرات غير المباشرة على قطاعات الاقتصاد الأخرى ولا يخلق الكثير من فرص العمل لكل وحدة من وحدات الناتج. وبالتالي، فإن تأثيره على نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل والتغيير الهيكلي منخفض (Marouani and Mouelhi 2015).

◄ **شكل ٦:** صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

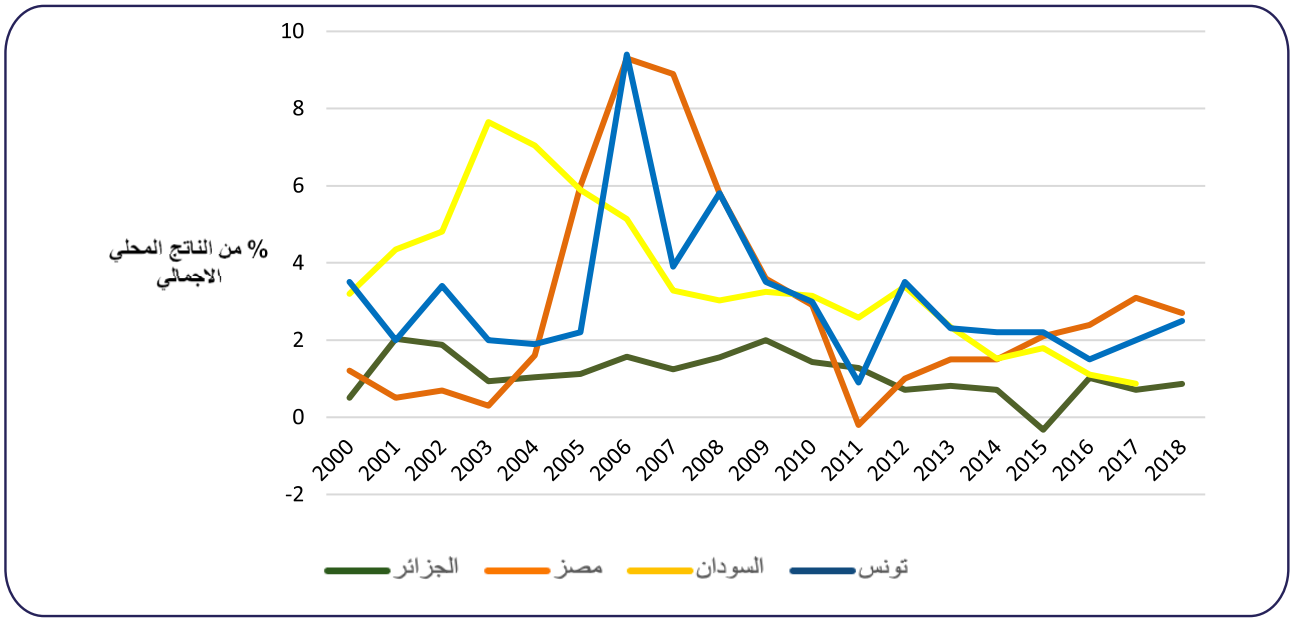

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات البنك المركزي المصري والبنك الدولي وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي) للجزائر والسودان وتونس ٢٠٠٠-٢٠١٨.

١-٥ معدل نمو القيمة المضافة والتشغيل حسب نوع النشاط

شهدت منطقة شمال إفريقيا في العقدين الماضيين تطورا سريعا في خدمات المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى أنشطة البناء والعقارات. وتم توجيه القروض المصرفية بشكل كبير نحو هذه القطاعات الثلاثة. وكما هو مبين في الشكل (٧)، شهدت قطاعات المعلومات والاتصالات والتمويل والتأمين والبناء والعقارات (لاسيما في مصر بعد عام ٢٠١٥) زيادة في القيمة المضافة بشكل أكبر. وكان نمو التصنيع متواضعا.

◄ **شكل ٧:** معدل نمو القيمة المضافة حسب القطاع العريض للنشاط الإقتصادي

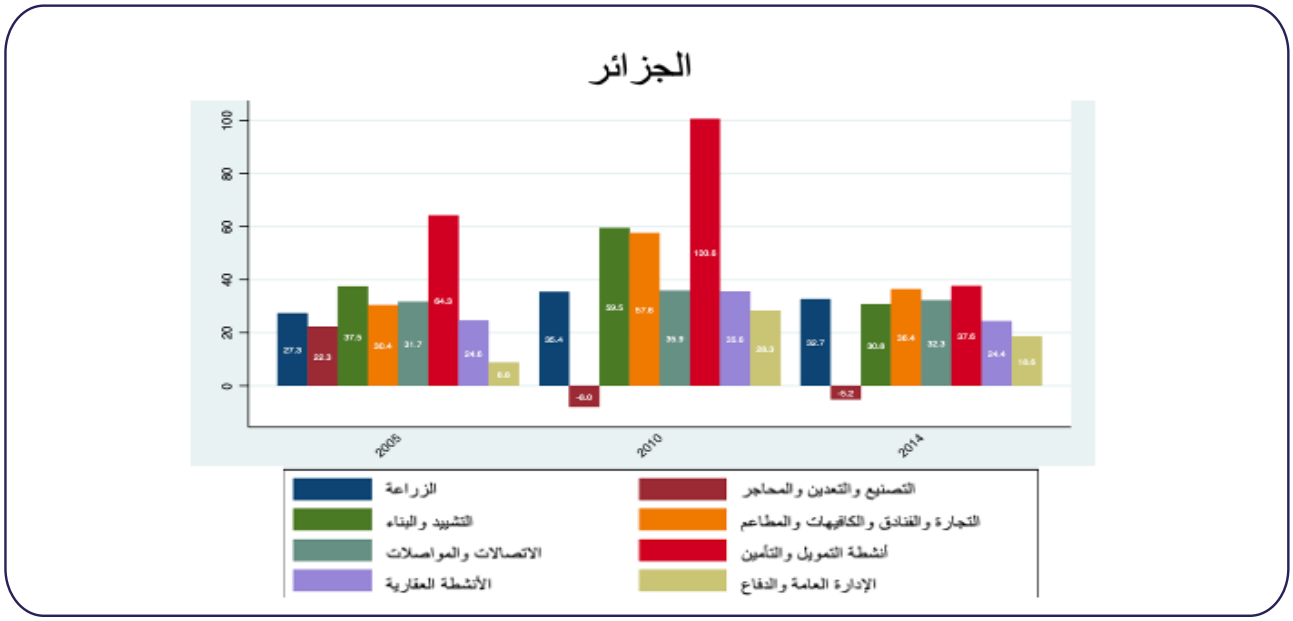

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام بيانات البنك المركزي المصري والبنك الدولي وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي) للجزائر والسودان وتونس ٢٠٠٠-٢٠١٨.

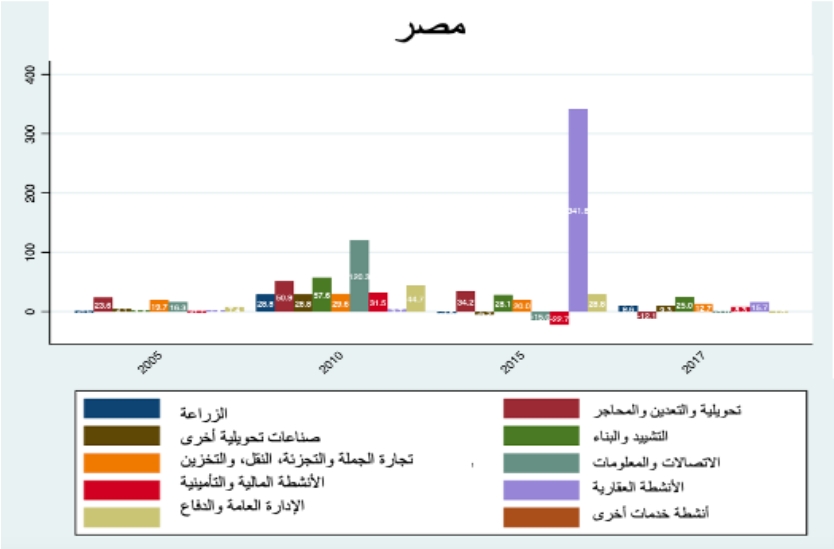

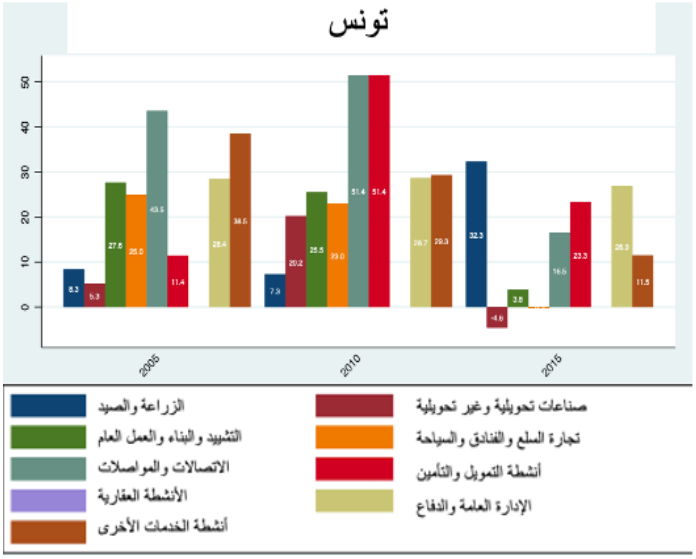

المصدر: حسابات المؤلفين، بناء على الديوان الوطني للاحصائيات في الجزائر، ووزارة التخطيط المصرية، وبنك السودان المركزي، والمعهد الوطني للإحصاء في تونس والمعهد التونسي للتنافسية والدراسات الكمية.

وعند دراسة تلك القطاعات التي خلقت معظم الوظائف، كما هو موضح في الشكل ٨، وجدنا أن القطاعات المهيمنة هي قطاع البناء (الجزائر ومصر وتونس) وقطاع النقل و الاتصالات (مصر وتونس وبدرجة أقل الجزائر) وتجارة الجملة والتجزئة والتمويل والإدارة العامة والدفاع (باستثناء مصر). وإذا ما استبعدنا القطاع الأخير لأسباب تتعلق بالاستدامة، فإن معظم «الوظائف الجيدة» التي تم توفيرها هي في مجال الاتصالات والتمويل، نظرا لأن نسبة كبيرة من الوظائف التي تم توفيرها في قطاعات البناء والتجارة هي وظائف غير رسمية وغير مستقرة. وكما هو موضح في الشكل (٨)، تعد حصة التمويل والاتصالات منخفضة للغاية في البداية في كل من الاقتصاد والتشغيل، بحيث أن الزيادة الكبيرة التي تشهدها لا تكفي لخلق تأثير ملحوظ على مستوى الاقتصاد الكلي.

◄ **شكل ٨:** معدل نمو التشغيل حسب القطاع العريض للصناعة

الجزائر

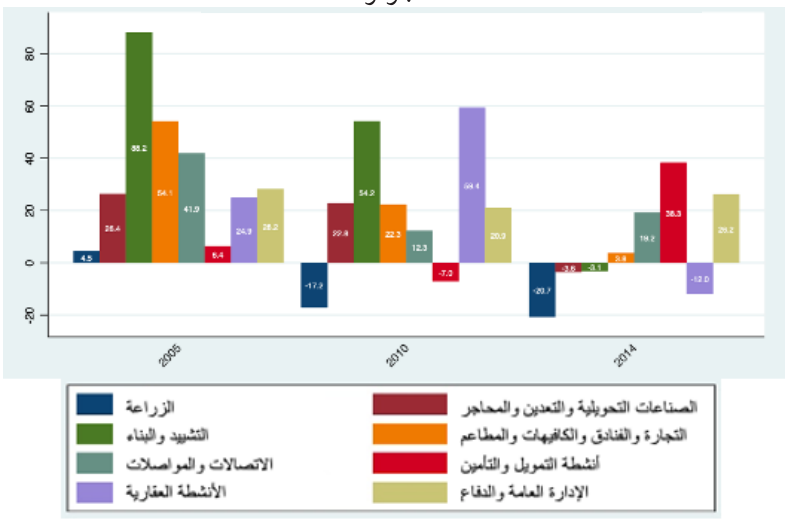

مصر

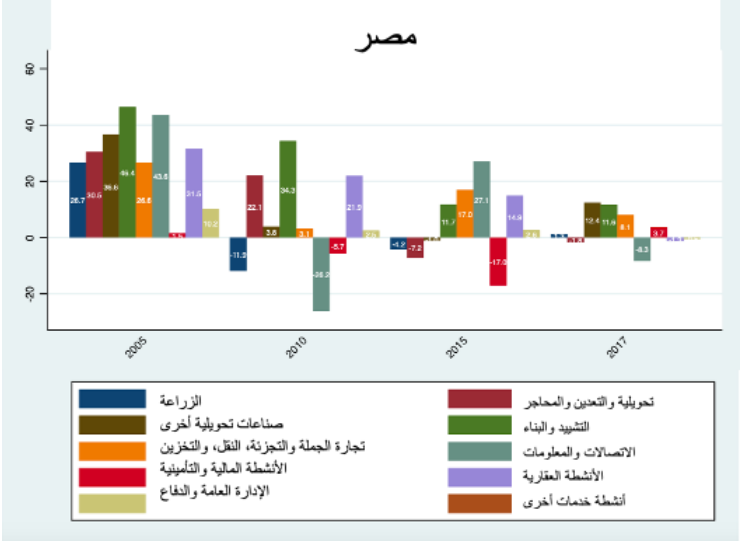

السودان

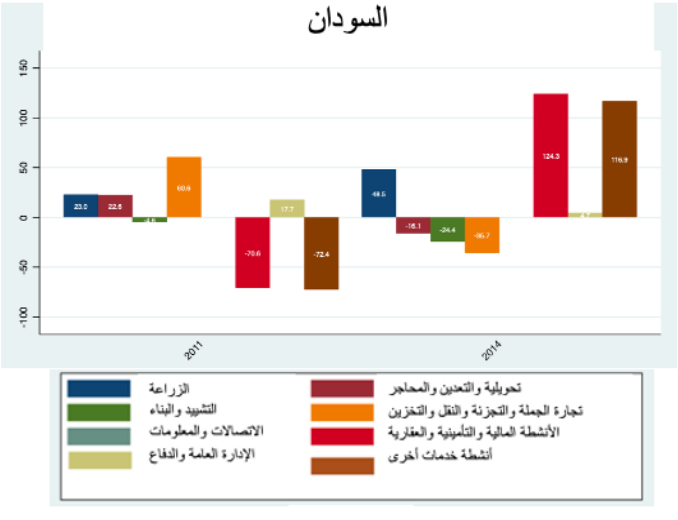

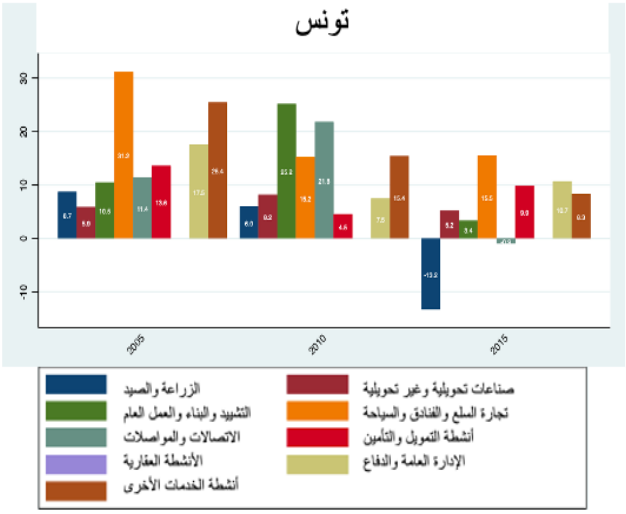

المصدر: حسابات المؤلفين، استنادا إلى بيانات الديوان الوطني للاحصائيات في الجزائر ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١٤؛ ومسح القوى العاملة في مصر٢٠٠٠ - ٢٠١١ و٢٠٠٣ – ٢٠١٧، ومسح ميزانية الأسرة في السودان (٢٠٠٩، ٢٠١٤/٢٠١٥)، ومسح القوى العاملة في السودان (٢٠١١)، و المعهد الوطني للإحصاء في تونس ٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١٥.

٦-١ توزيع القيمة المضافة والتشغيل حسب القطاع العريض للنشاط الإقتصادي

يعتبر تطور التكوين القطاعي للاقتصاد مفيد للغاية. وكما هو مبين في الشكل (٩)، تعد تجارة الجملة والتجزئة الآن أكبر قطاع (في مصر وتونس) أو ثاني أكبر قطاع في الاقتصاد (في الجزائر). كما أصبح النقل والاتصالات قطاعيْن مهميْن (في الجزائر وتونس). ويفقد التصنيع مكانته في كل مكان بينما تظل حصة الزراعة مستقرة إلى حد ما (أعلى في السودان). وأصبحت الإنشاءات (الجزائر) والأنشطة العقارية (مصر) أساسية في بعض الاقتصادات. وأخيرا، تعد حصة الأنشطة الحكومية مستقرة عند مستويات مرتفعة نسبيا.

شكل ٩: توزيع القيمة المضافة حسب القطاع العريض للنشاط الإقتصادي

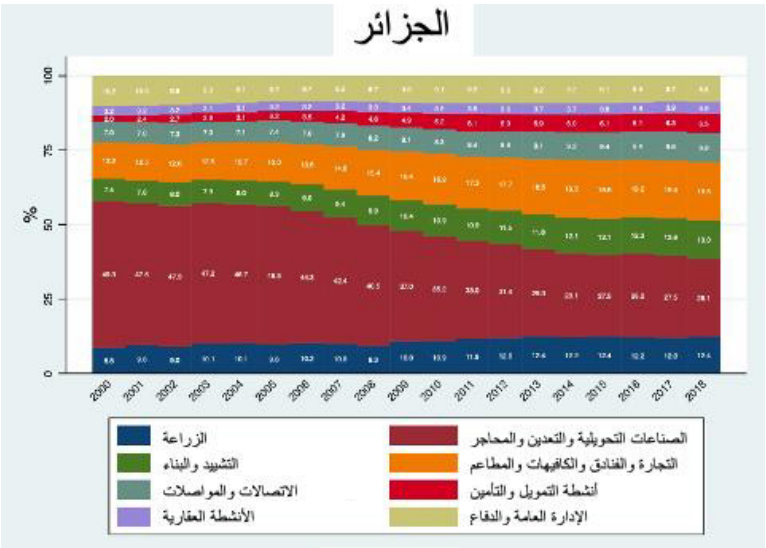

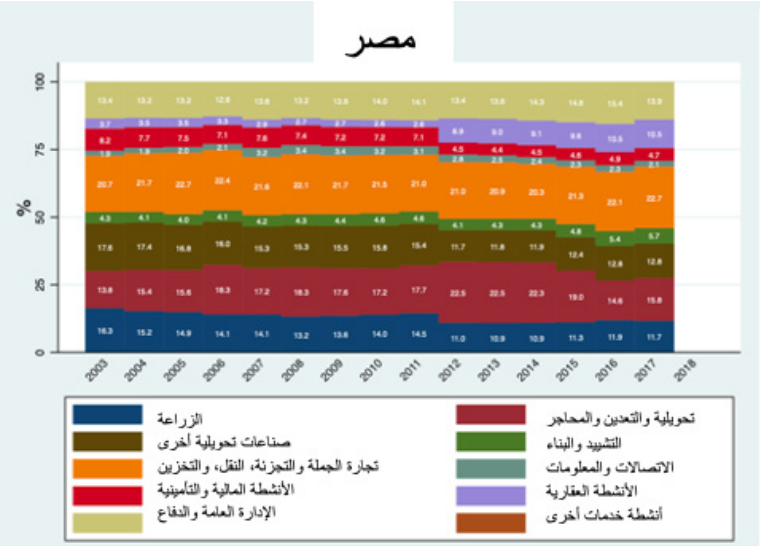

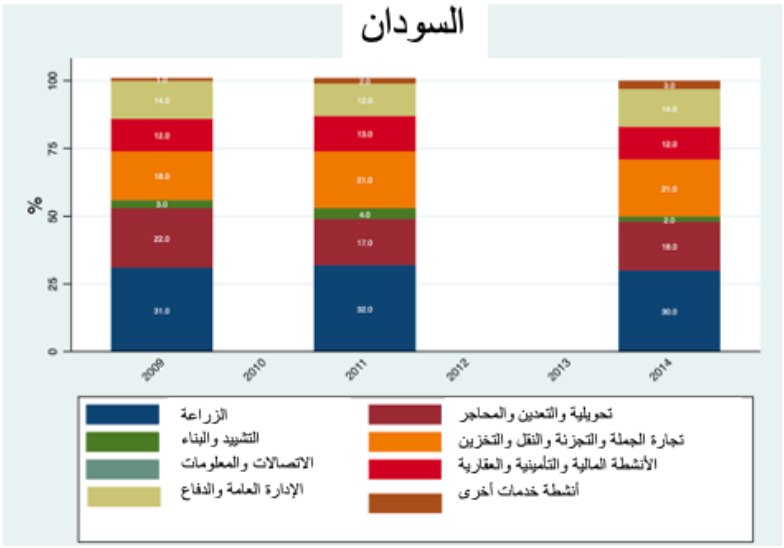

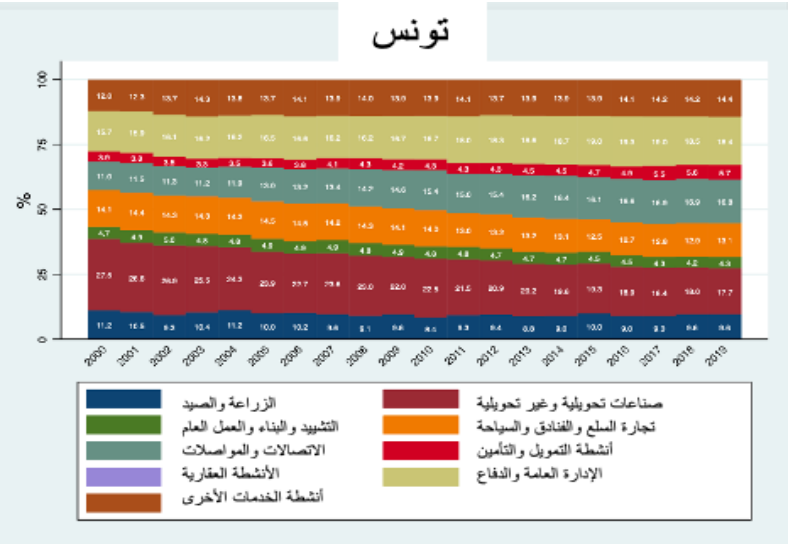

المصدر: حسابات المؤلفين، استنادا إلى بيانات الديوان الوطني للاحصائيات في الجزائر٢٠٠٣-٢٠١٨، مسح القوى العاملة في مصر، مسح ميزانية الأسرة في السودان ٢٠٠٩ و٢٠١٤/ ٢٠١٥ ومسح القوى العاملة في السودان (٢٠١١)، والمعهد الوطني للإحصاء في تونس والمعهد التونسي للتنافسية والدراسات الكمية ٢٠٠٠-٢٠١٩.

وكما هو مبين في الشكل (١٠)، تتناقص حصة الزراعة في التشغيل في كل مكان، باستثناء السودان، حيث يبدو أن الزراعة تلعب دورا كملاذ أخير للعمل . ولا تزال الإدارة العامة رب عمل كبيرا جدا بشكل رئيسي في الجزائر (٣٣٪) ونصيبها يزداد، باستثناء مصر. ويأخذ تطوير الخدمات في المنطقة شكل حصة أكبر من وظائف التجارة والبناء. وتخلق هذه القطاعات أكثر الوظائف غير الرسمية كما سنرى في القسم التالي. وفي غضون ذلك، شهد التصنيع، الذي كان المحرك الرئيسي لظهور طبقة وسطى من العمال في تونس في السبعينيات، انخفاضا في حصته.

شكل ١٠: توزيع فرص العمل حسب القطاع العريض للنشاط الإقتصادي

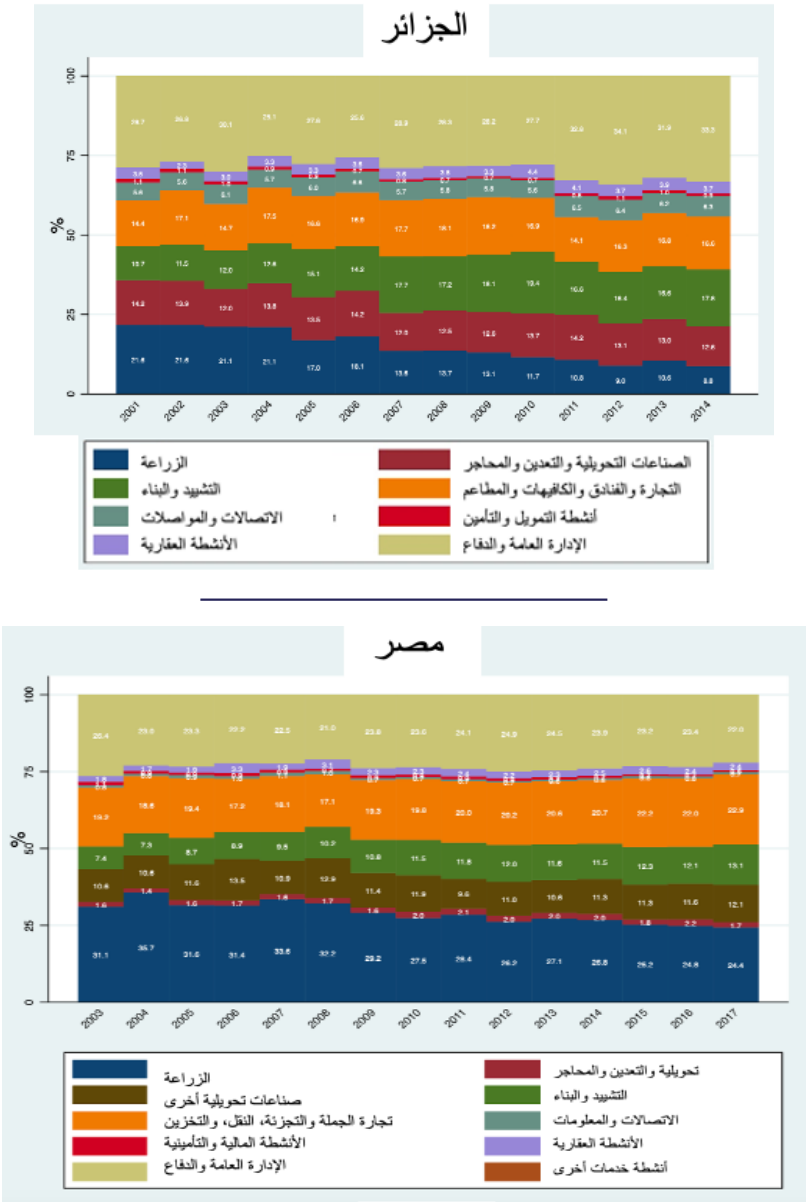

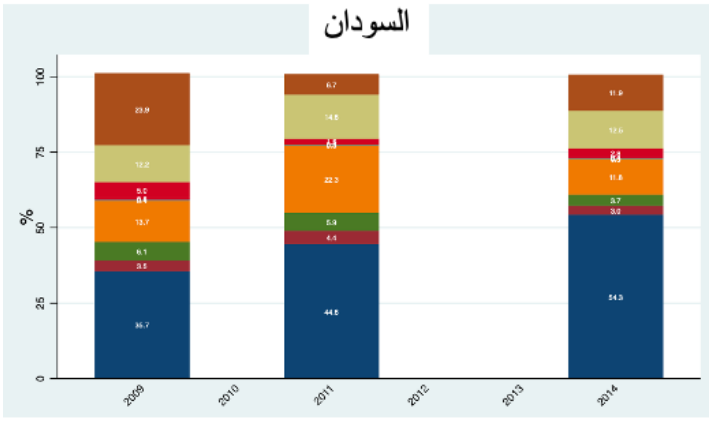

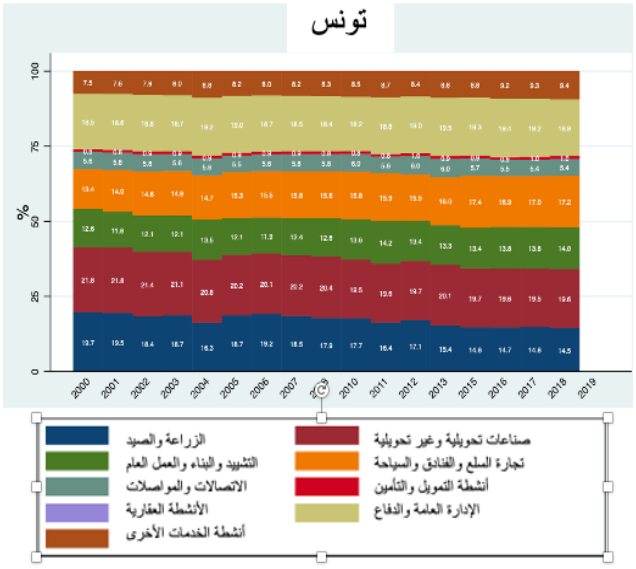

المصدر: حسابات المؤلفين، استنادا إلى بيانات الديوان الوطني للاحصائيات في الجزائر، ومسح القوى العاملة في مصر، ومسح ميزانية الأسرة في السودان ٢٠٠٩ و٢٠١٤/ ٢٠١٥ ومسح القوى العاملة في السودان (٢٠١١)، والمعهد الوطني للإحصاء في تونس والمعهد التونسي للتنافسية والدراسات الكمية ٢٠٠٠-٢٠١٩.

٧-١ نمو الإنتاجية و التباين في نسبة التشغيل

يسعى هذا القسم الفرعي إلى تقييم الديناميات المشتركة لنمو التشغيل و إنتاجية العمل. ففي الزراعة، يصاحب زيادة الإنتاجية انخفاض التشغيل في معظم البلدان. أما في البناء، فهناك المزيد من الوظائف والإنتاجية أكثر استقرارا. وتتمثل الحالات النادرة للزيادة في كلا المتغيرين في قطاع التمويل وأنشطة «الخدمات الأخرى» في تونس. وأظهر ماكميلان ورودريك (٢٠١١) أنه في فترة النمو السريع في جنوب شرق آسيا، تم توفير فرص عمل في القطاعات ذات الزيادة في الإنتاجية. وهذا ما وُصف بأنه تغيير هيكلي يزيد الإنتاجية. وسيتم تحليل هذه القضية بشكل أكبر في القسم الأخير من التقرير.

◄ **شكل ١١:** معدل نمو التشغيل والإنتاجية حسب القطاع العريض للصناعة

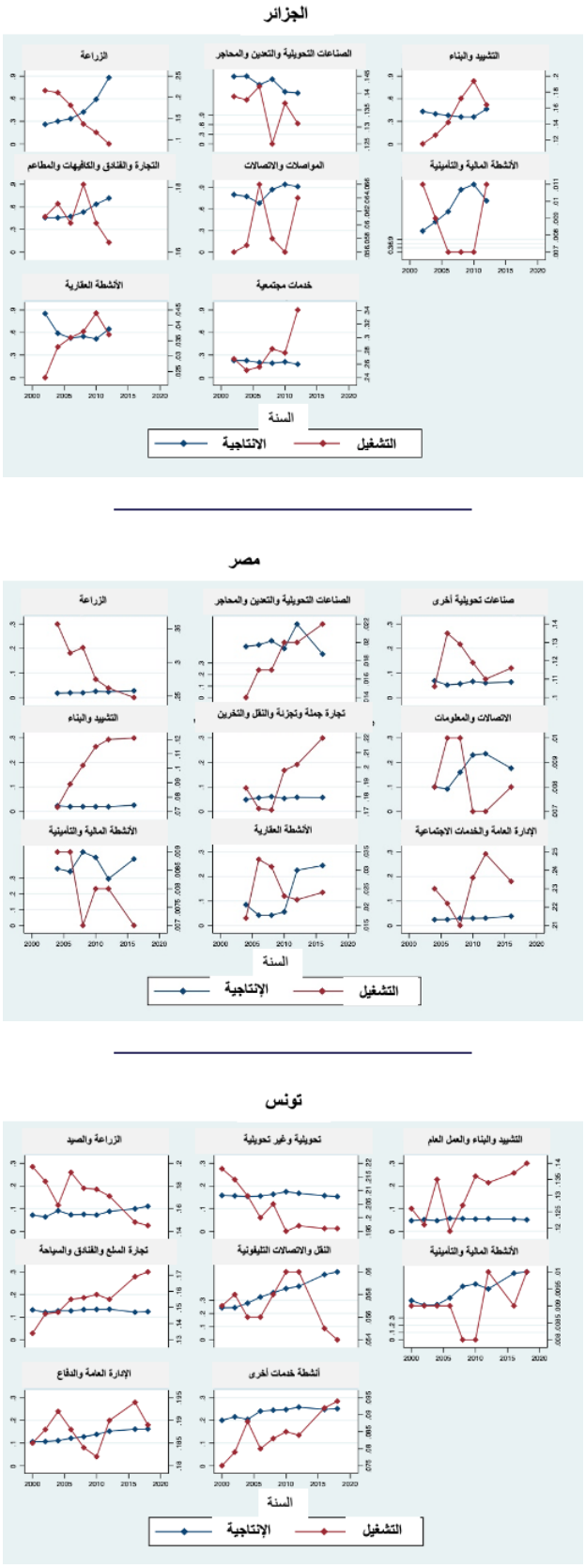

المصدر: حسابات المؤلفين، استنادا الى بيانات الديوان الوطني للاحصائيات في الجزائر، وبيانات مسح القوى العاملة في مصر ووزارة التخطيط المصرية، وبيانات المعهد الوطني للإحصاء في تونس والمعهد التونسي للتنافسية والدراسات الكمية .

٨-١ التشغيل القطاعي/ مرونة النمو

في الجزائر، كانت مرونة التشغيل بالنسبة للنمو القطاعي[٢] حوالي ١ في المتوسط. وكانت سلبية في الزراعة في الجزائر ومنخفضة جدا في القطاع المالي، مما يعني نمو كثيف لرأس المال في القطاع. وجاءت أعلى مستويات المرونة في القطاعات التي تديرها الحكومة مثل الإدارة العامة والتعديين. أما في تونس، فزادت المرونة من ٠,٥ في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١ إلى ٠,٧٢ في الفترة ٢٠١١-٢٠١٨.

ويمكن تسليط الضوء على نتيجتين مثيرتين للاهتمام. النتيجة الأولى، كان خلق الوظائف من قبل الحكومة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١ في قطاع التعدين (غير التصنيعي)، غير متناسب بالنسبة لقطاع كثيف رأس المال للغاية، والذي ينبغي أن يتمتع بمرونة منخفضة للغاية. ومع ذلك، كان الأمر الأكثر لفتا للانتباه هو استمرار خلق فرص العمل على الرغم من تقلص القطاع من حيث القيمة المطلقة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٨. وتتمثل النقطة الثانية المثيرة للاهتمام في أن مرونة التشغيل بالنسبة للنمو زادت بشكل ملحوظ في قطاع التصنيع. ويتضح ذلك جيدا في القسم ٦-١، حيث انخفضت حصة التصنيع من حيث إجمالي القيمة المضافة بشكل أكبر بكثير من حصة التشغيل.

شكل ١٢: التشغيل القطاعي ودرجات مرونة النمو

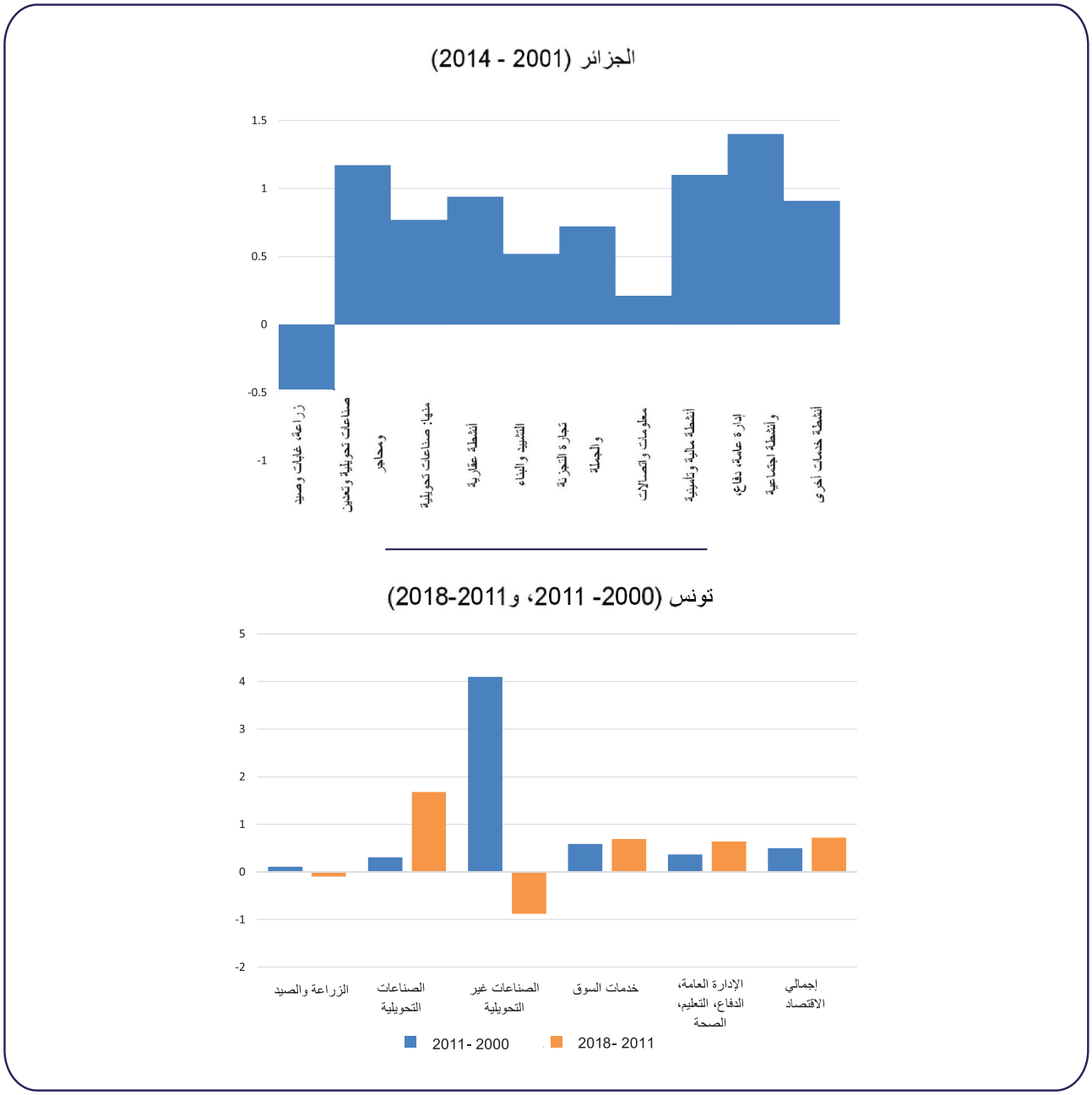

المصدر: حسابات المؤلفين، استنادا الى بيانات الديوان الوطني للاحصائيات في الجزائر ٢٠٠١-٢٠١٤، وبيانات وبيانات المعهد الوطني للإحصاء في تونس. ٢٠٠٠-٢٠١٨

٩-١ تحليل نمو الإنتاجية

لفهم مساهمة التغيير الهيكلي في النمو الاقتصادي، تم إجراء تحليل نمو الإنتاجية (بين القطاعات وداخلها) في ثلاثة من البلدان التي تم تحليلها[٣]. وكانت النتيجة الأولى من تحليل نمو الإنتاجية على مدار السنوات العشرين الماضية تتمثل في أن الجزائر ومصر وتونس لديها أداء وأنماط مختلفة لنمو الانتاجية.

ففي تونس، شهدت الإنتاجية نموا منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، سواء النمو داخل القطاع أو النمو الذي يساهم بشكل إيجابي، على الرغم من أن الأول كان له وزن أكبر. ويؤكد ذلك تحليلات Asik et al. (2020) and Marouani (2015) and Mouelhi 2015). ومع ذلك، فإن ما لا يمكن تقديره في الشكل (١٣) هو أن معدل نمو الإنتاجية قد انخفض بشكل كبير منذ عام ٢٠١٠.

أما في الجزائر، فكان نمو الإنتاجية منخفضا، ثم استؤنف بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠ ويعزى ذلك فقط إلى التقدم داخل القطاعات. وشهد التغيير الهيكلي انخفاضا في الإنتاجية، مما يعني أن القطاعات ذات الإنتاجية الأقل زادت من حصتها في الاقتصاد.

ويتشابه الوضع في مصر مع الوضع في تونس بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٥. ومع ذلك، شهد التغيير الهيكلي انخفاضا في الإنتاجية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، وبعد عام ٢٠١٥ انخفضت مكونات إنتاجية التشغيل بين القطاعات وداخلها. وكانت الخسارة بسبب التغيير الهيكلي أعلى.

شكل ١٣: تحليل الإنتاجية

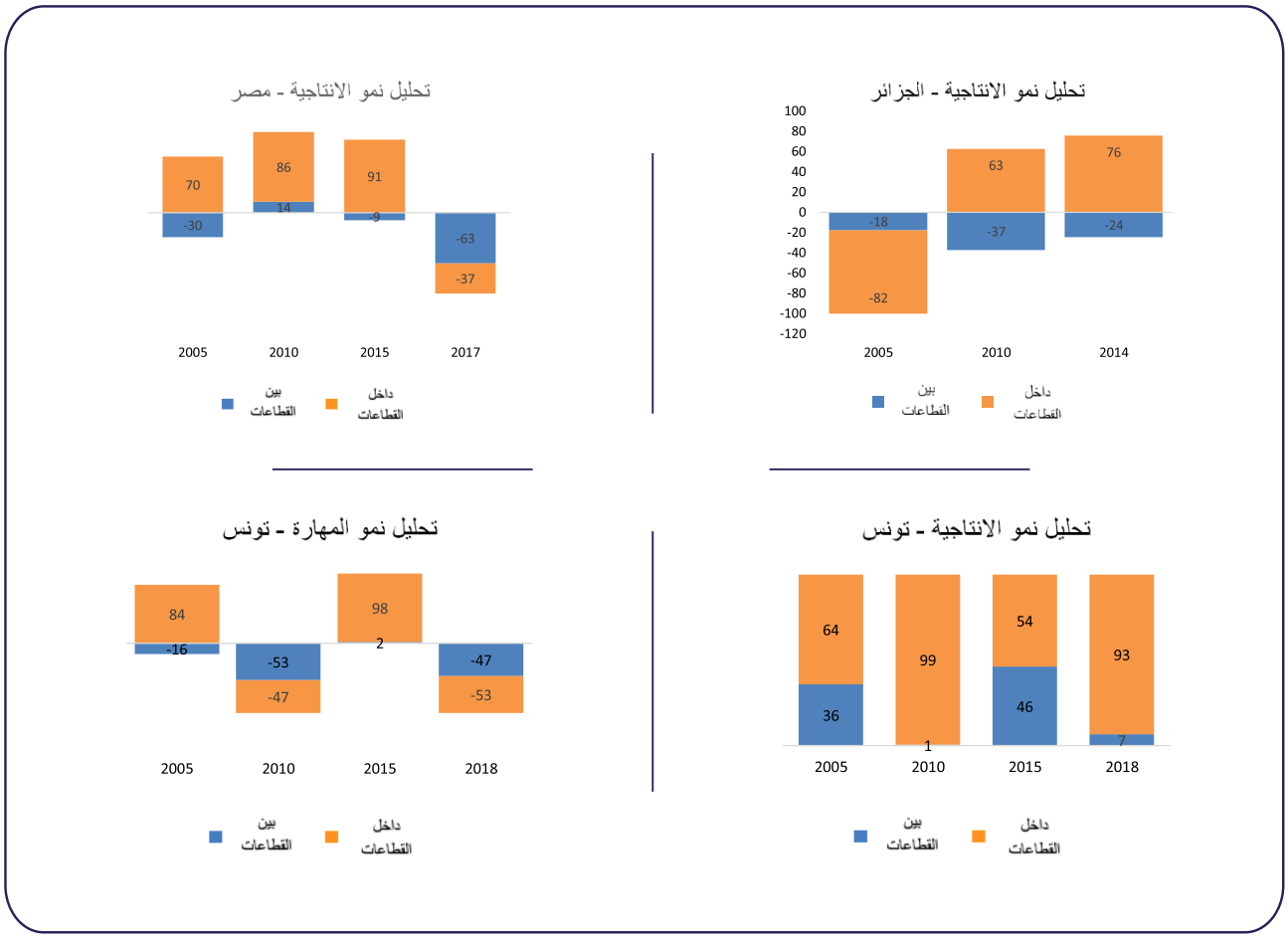

المصدر: حسابات المؤلفين، استنادا الى بيانات الديوان الوطني للاحصائيات في الجزائر، ومسح القوى العاملة في مصر ووزارة التخطيط المصرية، وبيانات المعهد الوطني للإحصاء في تونس والمعهد التونسي للتنافسية والدراسات الكمية.

٢- اتجاهات سوق العمل

٢-١ تطور المؤشرات الإجمالية لسوق العمل: معدلات المشاركة والتشغيل والبطالة

تتميز أسواق العمل في شمال إفريقيا بانخفاض معدلات المشاركة في قوة العمل وفقا للمعايير الدولية. وعند ٤٨٪ في عام ٢٠١٨ ، بلغت معدلات المشاركة الإجمالية للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاما في المنطقة دون الإقليمية ما يقرب من ثلثي المتوسط العالمي البالغ ٦٦,٥٪ (ILO, n.d.). وعلى مدار العقدين الماضيين، كان معدل المشاركة حوالي ٥٠٪ في مصر والسودان وتونس، وكان المعدل أقل بقليل من هذا المستوى بالنسبة للجزائر. وتعد معدلات المشاركة تلك منخفضة للغاية نتيجة لمعدلات مشاركة الإناث في هذه البلدان، والتي تعد من بين أدنى المعدلات في العالم. ويبلغ معدل مشاركة الإناث في شمال إفريقيا ٢٣٪، وهو أقل من نصف المتوسط العالمي الذي بلغ ٥٣٪ في عام ٢٠١٨ (ILO, n.d.). وعند ٧٤٪ في عام ٢٠١٨، تعد معدلات مشاركة الذكور في شمال إفريقيا أكثر قابلية للمقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٨٠٪، لكنها لا تزال أقل إلى حد ما.

وعلى الرغم من أن معدلات المشاركة كانت في البداية منخفضة نسبيا في البلدان الأربعة قيد النظر، فإن الاتجاهات في المشاركة الإجمالية ثابتة تقريبا، كما هو مبين في الشكل (١٤). وتعكس هذه الاتجاهات العامة الموحدة انخفاضا في المستويات بين الرجال وارتفاعا طفيفا في المستويات بين النساء. ويتجلى اتجاه انخفاض المشاركة بين الرجال بشكل خاص بين الشباب ويمكن أن يكون مؤشرا على الالتحاق بالتعليم العالي. ومع ذلك، كما هو موضح أدناه، من المرجح أن يكون مؤشرا على انتقالات ممتدة من الدراسة إلى العمل وزيادة في البطالة المحبطة. وتميل معدلات المشاركة إلى أن تكون عالية جدا بين الذكور البالغين سنا الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٣٤ عاما وأولئك في سن العمل الأساسي الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٥ و٥٩ عاما، لكن هناك بعض الأدلة على الانخفاض في معدلات المشاركة حتى بين هذه المجموعات. وينطبق ذلك بشكل خاص على السودان منذ الانفصال وتونس منذ الثورة في عام ٢٠١١. وتعد مشاركة الذكور أقل بالنسبة للرجال الأكبر سنا الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٠ و٦٤ عامًا، وهي تتراجع أيضا منذ عام ٢٠١٠، باستثناء تونس، حيث زادت تلك المشاركة.

وكما هو مبين في الشكل (١٤)، فإن مشاركة الإناث هي الأعلى بالنسبة للنساء في الفئة العمرية ٢٥-٣٤ عاما والأدنى لمن تتراوح أعمارهن بين ٦٠ و٦٤ عاما في البلدان الأربعة. وتميل إلى إظهار اتجاه تصاعدي طفيف للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٥ و٥٩ عاما، ولكن ليس بالنسبة للفئات العمرية الأكبر والأصغر سنا[٤]. وفي مصر وتونس، يبدو أن الاتجاه التصاعدي للنساء البالغات قد تباطأ، إن لم يكن قد توقف تمامًا، في السنوات الأخيرة.

[٤] في السودان ، تشير تقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية إلى زيادة مشاركة الإناث بين جميع الفئات العمرية باستثناء الأصغر سنا (١٥-٢٤) .

◄ **شكل ١٤:** معدلات المشاركة في قوة العمل، حسب الجنس والفئة العمرية، في الفئة العمرية ١٥-٦٤ عاما (٪)

المصدر: حسابات المؤلفين، بناء على بيانات من مسوح القوى العاملة الوطنية، باستثناء السودان، حيث البيانات من ٢٠٠٩ و٢٠١٣/٢٠١٤ مأخوذة من مسح ميزانية الأسرة في السودان وبيانات ٢٠١١ مأخوذة من مسح القوى العاملة.

ويظهر الاتجاه التنازلي لمشاركة الذكور في قوة العمل أنماطا متفاوتة حسب التعليم في مختلف البلدان. وكما هو مبين في الشكل (١٥)، يكون الاتجاه التنازلي أكثر وضوحا في الجزائر بين الذكور غير الحاصلين على شهادة تعليمية، والذين يمثلون فئة عمرية أكبر يتقلص نسبتها في عدد السكان بمرور الوقت مع ارتفاع مستوى التحصيل العلمي. أما في مصر، فهناك انخفاض كبير مؤخرا في المشاركة بين خريجي المدارس الثانوية، ومعظمهم حاصلين على شهادة الثانوية الفنية. ويعد ذلك بمثابة اتجاه مقلق أكثر لأنه يشمل شريحة مهمة ومتنامية من السكان في مصر. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت هناك زيادة ملحوظة في مشاركة الذكور من بين الحاصلين على شهادات أقل من الثانوية في مصر، وبدرجة أقل من حملة شهادة المرحلة الثانوية، لكن هذه الزيادة توقفت إن لم يكن قد انعكس الاتجاه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وفي السودان، يبدو أن اتجاه المشاركة المتدنية بين الرجال يقتصر على الفئات الأقل تعليما، أي أولئك الذين ليس لديهم شهادة وأولئك الذين حصلوا على تعليم أقل من المرحلة الثانوية.

وكما هو واضح، ترتبط مشاركة الإناث ارتباطا وثيقا بالتعليم في جميع البلدان، حيث تشارك الإناث الحاصلات على شهادة المرحلة الثانوية وما بعد المرحلة الثانوية بمعدلات أعلى بكثير من نظرائهن الأقل تعليماً (Assaad et al. 2020). ولذلك، فإن الاتجاه المتزايد في مشاركة الإناث هو مدفوع في الغالب بالتحول في تكوين التعليمي للسكان في سن العمل نحو مجموعات أكثر تعليما بمرور الوقت. ومع ذلك، إذا ما احتفظنا بالتعليم ثابتا، فإن اتجاه المشاركة يختلف حسب البلد. وكما هو مبين في الشكل (١٥)، كان الاتجاه بين خريجات ما بعد المرحلة الثانوية في الجزائر يرتفع في أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ثم توقف. وكان الاتجاه بين الخريجين في المرحلة الثانوية ثابتا أو يسير بانخفاض طفيف. أما في مصر، فكان هناك اتجاه تنازلي بين خريجات ما بعد المرحلة الثانوية والحاصلات على الشهادة الثانوية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والذي استقر بعد ذلك في العقد الثاني. وفي السودان، فهناك اتجاه تنازلي بين خريجات ما بعد الثانوية، ولكن هناك اتجاها تتصاعديا بين خريجات المرحلة الثانوية. وفي تونس، كان هناك اتجاه تصاعدي

طفيف بين خريجي ما بعد المرحلة الثانوية، ولكن، كما سيتم مناقشته لاحقا، يرجع ذلك في الغالب إلى ارتفاع البطالة بدلا من التشغيل. وعلى النقيض من ذلك، فإن الاتجاه بين خريجات المرحلة الثانوية يتراجع قليلا، كما هو الحال بالنسبة للاتجاه السائد بين النساء الأقل تعليما.

شكل ١٥: معدلات المشاركة في قوة العمل، حسب الجنس والتحصيل العلمي للأعمار من ١٥ إلى ٦٤ عاما (٪)

المصدر: حسابات المؤلفين، بناء على بيانات من مسوح القوى العاملة الوطنية، باستثناء السودان، حيث البيانات من ٢٠٠٩ و٢٠١٤/٢٠١٣ مأخوذة من مسح ميزانية الأسرة في السودان وبيانات ٢٠١١ مأخوذة من مسح القوى العاملة.

وبالانتقال الآن إلى فحص نسب التشغيل إلى عدد السكان في سن العمل (١٥-٦٤) أو معدلات التشغيل، فإن أول ما يمكن ملاحظته هو أن اتجاه المعدلات الإجمالية للتشغيل، مع بعض الاستثناءات الملحوظة، يعكس نمط النمو الاقتصادي بشكل عام - وإن كان بدرجة من التأخير.

وفي الجزائر، عندما بدأ الاقتصاد في التعافي من عقد التسعينيات الصعب، والذي شابه الصراع الأهلي، ارتفعت معدلات التشغيل في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (الشكل ١٦). ومع تراجع معدل النمو الاقتصادي في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، استقرت معدلات التشغيل. ومن المثير للدهشة أنه على الرغم من انهيار النمو في أعقاب انخفاض أسعار النفط عام ٢٠١٤، لم تنخفض معدلات التشغيل. ويرجع ذلك ربما إلى حقيقة أنهم استخدموا احتياطياتهم الدولية المتراكمة لعدة سنوات بعد انخفاض أسعار النفط للحفاظ على مستويات مرتفعة من التشغيل في القطاع العام.

وفي مصر، ارتفعت معدلات التشغيل في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في استجابة للنمو الاقتصادي القوي إلى حد ما قبل الأزمة المالية العالمية، ثم انعكست تلك المعدلات بشكل حاد بعد عام ٢٠١٠. واستمرت في الانخفاض منذ ذلك الحين على الرغم من استئناف النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٤.

وفي حين أن البيانات الخاصة بالسودان محدودة، إلا أن التقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية تشير إلى أن معدلات التشغيل كانت ثابتة - عند حوالي ٤٣٪ من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩، وسط فترة من النمو السريع الذي كانت تغذيه عائدات النفط. ثم انخفضت معدلات التشغيل بعد ذلك إلى ٤٠٪ بحلول عام ٢٠١٢ وظلت عند هذا المستوى حتى عام ٢٠١٧. وبالمثل، كانت معدلات التشغيل ثابتة في تونس من عام ٢٠٠٥ فصاعدا، باستثناء الانخفاض الذي حدث في عام ٢٠١١ أثناء الثورة.

◄ **شكل ١٦:** معدل التشغيل حسب الجنس والفئة العمرية للأعمار من ١٥ إلى ٦٤ سنة (٪)

المصدر: حسابات المؤلفين، بناء على بيانات من مسوح القوى العاملة الوطنية، باستثناء السودان، حيث البيانات من ٢٠٠٩ و٢٠١٣/٢٠١٤ مأخوذة من مسح ميزانية الأسرة في السودان وبيانات ٢٠١١ مأخوذة من مسح القوى العاملة.

وتعكس أنماط التشغيل حسب فئات العمر والتعليم أنماط المشاركة في القوى العاملة عن كثب. وتتمثل الاستثناءات الرئيسية في خريجي ما بعد المرحلة الثانوية في مصر وتونس. وبينما كانت معدلات المشاركة لهذه المجموعات ثابتة أو متصاعدة، فإن معدلات التشغيل تتجه نحو الانخفاض، مما يعكس ارتفاع معدلات البطالة بين هذه الفئات. وكما هو مبين في الشكل (١٧)، يظهر ذلك بشكل خاص بين خريجات ما بعد المرحلة الثانوية في كلا البلدين قبل الربيع العربي، وهو وقت تراجع فيه التشغيل في القطاع العام. وكما هو مبين أدناه، حيث أن تفضل الخريجات بشدة العمل في القطاع العام، وبالتالي، فإن اتجاهات تشغيلهن تعتمد في الغالب على مدى التشغيل في هذا القطاع (Assaad 2014; Assaad et al. 2020). وبعد الانتفاضة الشعبية في كل من مصر و تونس، استأنفت الدولتان التشغيل في القطاع العام للرد على الضغط السياسي من الطبقة الوسطى، وهو ما يفسر استقرار معدلات تشغيل الخريجات في ذلك القطاع.

◄ **شكل ١٧:** معدل التشغيل، حسب الجنس والتحصيل العلمي في الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة (٪)

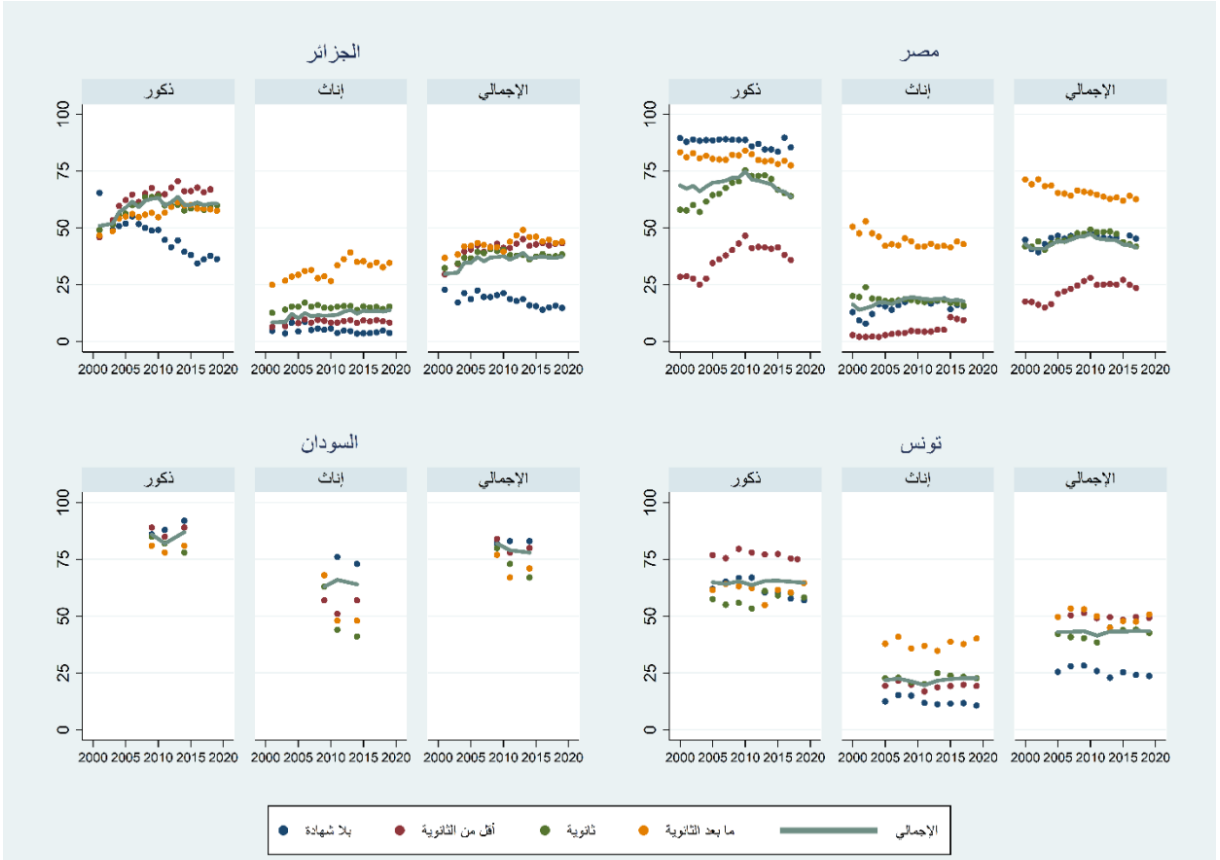

المصدر: حسابات المؤلفين، بناء على بيانات من مسوح القوى العاملة الوطنية، باستثناء السودان، حيث البيانات من ٢٠٠٩ و٢٠١٣/٢٠١٤ مأخوذة من مسح ميزانية الأسرة في السودان وبيانات ٢٠١١ مأخوذة من مسح القوى العاملة.

وهناك حقيقة راسخة حول أسواق العمل في شمال إفريقيا وهي ارتفاع معدلات البطالة، لاسيما بين الشباب. ووفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية، كان معدل البطالة للسكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عاما في شمال إفريقيا في عام ٢٠١٨ هو الأعلى بين جميع مناطق العالم، عند ١١,٨٪، وأكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ ٥,٤٪ (ILO, n.d.). وبالمثل، فإن معدلات البطالة بين الشباب في شمال أفريقيا، التي تبلغ ٢٨,٥٪، هي الأعلى في جميع مناطق العالم وأكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ ١٣,٥٪.

ونظرا لأن معظم أشكال البطالة في شمال إفريقيا تتركز بين الشباب (١٥-٢٤) وصغار البالغين (٢٥-٣٤)، فإنه يجدر التركيز على الاتجاهات بين هاتين الفئتين العمريتين. وكما هو مبين في الشكل (١٨)، كانت معدلات البطالة بين الشباب وصغار البالغين قبل انتفاضات الربيع العربي في عام ٢٠١١ تتراجع في جميع أنحاء شمال إفريقيا، ولكن بشكل خاص في الجزائر والسودان، وبدرجة أقل في مصر[٥] . وكانت تونس الاستثناء الرئيسي لهذا الاتجاه، حيث استقرت معدلات البطالة بين الرجال وازدادت بين النساء.

وعلى الرغم من الاتجاهات المتدنية في معدلات البطالة بين الشباب في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في الجزائر ومصر، فإن هذه المعدلات ظلت مرتفعة، مما يشير إلى أنه حتى مع عقد من النمو الاقتصادي المرتفع فإن هذا لم يقلل بشكل كبير من معدلات البطالة المرتفعة بين الشباب.

وفي الجزائر، بدأت البطالة بين الشباب وصغار البالغين في الارتفاع مرة أخرى بحلول عام ٢٠٠٨، بعد عامين من تراجع معدلات النمو المرتفعة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبدأت الزيادة مع ارتفاع معدل البطالة بين الشابات، تلاه ارتفاع في صفوف الشباب من الذكور أيضا. وفي مصر، انعكس الاتجاه نحو الانخفاض بشكل واضح في عام ٢٠١١، أولا بالنسبة للشباب، ثم للشابات. ووفقا لتقديرات منظمة العمل

[٥] مرة أخرى، يستند الاتجاه السائد في السودان إلى تقديرات منظمة العمل الدولية .

الدولية النموذجية، كانت معدلات البطالة بين الشباب الذكور مستقرة في السودان، لكن ارتفعت معدلات البطالة بين الإناث بشكل ملحوظ من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١١ (ILO, n.d.). وفي تونس، ارتفعت معدلات البطالة بين الشباب وصغار البالغين في عام ٢٠١١، ثم استقرت عند مستويات مرتفعة نسبيا بعد ذلك.

شكل ١٨: معدل البطالة، حسب الجنس والفئة العمرية، في الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة (٪)

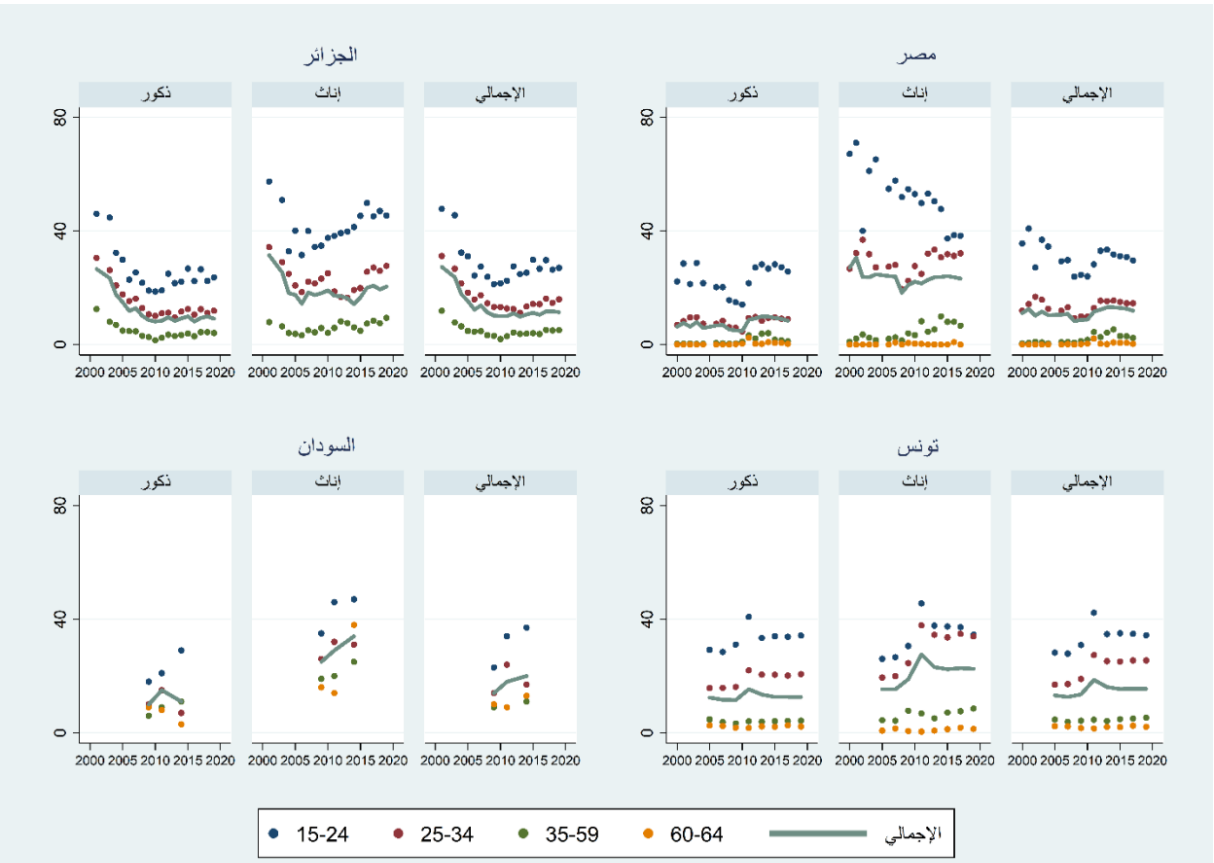

المصدر: حسابات المؤلفين، بناء على بيانات من مسوح القوى العاملة الوطنية، باستثناء السودان، حيث البيانات من ٢٠٠٩ و٢٠١٣/٢٠١٤ مأخوذة من مسح ميزانية الأسرة في السودان وبيانات ٢٠١١ مأخوذة من مسح القوى العاملة.

كما أن هناك حقيقة راسخة أخرى وهي أن البطالة في شمال إفريقيا تعد في الأساس ظاهرة تخص المتعلمين. وكظاهرة دخول إلى سوق العمل تؤثر على الشباب، تشمل البطالة في المقام الأول الباحثين الجدد عن عمل الذين يبحثون على وظيفة رسمية (Assaad 2014). ونظرا لأن الأفراد الأقل تعليما لديهم فرصة ضئيلة نسبيا في الحصول على وظيفة رسمية، فهم لا يرون سببا للبقاء عاطلين عن العمل ويدخلون الاقتصاد غير الرسمي كعمال غير رسميين أو مؤقتين، وبالتالي لا يتم احتسابهم بين العاطلين عن العمل (Krafft and Assaad 2014). وبالتالي فإن أي من الأفراد الذين ينتهي بهم المطاف في بطالة مفتوحة يعتمد على الذين يبحثون عن وظائف رسمية في كل بلد. وفي الجزائر، حيث يهيمن القطاع العام على سوق العمل بشكل أكبر، يؤثر ذلك على جميع المستويات التعليمية باستثناء المستوى الأدنى، كما هو مبين في الشكل (١٩). أما في مصر والسودان وتونس، فيشمل ذلك في الغالب العمال الحاصلين على التعليم الثانوي وما بعد الثانوي.

ونظرا لأن النساء المتعلمات أكثر عرضة من الرجال للبحث عن وظائف رسمية، لاسيما وظائف في القطاع العام، فإن معدلات البطالة لديهن أعلى بكثير من نظرائهن من الرجال في جميع البلدان. وغالبا ما تتفاقم تلك المعدلات بسبب الزيادة السريعة للغاية في عدد الخريجات من المرحلة الثانوية وما بعد الثانوية اللواتي، على عكس نظرائهن الأقل تعليما، يشاركن بمعدلات أعلى ويميلون إلى البحث عن وظائف في القطاع العام. وعندما كانت وظائف القطاع العام وشيكة التوفر، كما كان الحال في الجزائر في النصف الأول من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، انخفضت معدلات البطالة بين الخريجين (الشكل ١٩). ولما توقف تدفق وظائف القطاع العام، كما حدث مرة أخرى في الجزائر بعد عام ٢٠١٤، ارتفعت معدلات البطالة بين الخريجين (لاسيما الخريجات). وفي مصر وتونس، كانت هناك جهود للحد من التشغيل في القطاع العام في السنوات التي سبقت الربيع العربي. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة

بيـن الخريجـات. ويبـدو أن الأمـر نفسـه يحـدث فـي السـودان، لكـن التسلسـل الزمنـي القصيـر يجعـل مـن الصعـب التأكـد مـن الاتجـاه الصحيـح. ويبـدو أن جـزءا مـن سـبب الانخفـاض الواضـح فـي معـدلات البطالـة المرتفعـة جـدا بيـن خريجـات المـدارس الثانويـة فـي مصـر قبـل عـام ٢٠١١ هـو البطالـة المحبطـة، كمـا يتضـح مـن انخفـاض معـدلات مشـاركتهن خـلال تلـك الفتـرة.

◄ **شكل ١٩:** معدل البطالة، حسب الجنس والتحصيل العلمي، في الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة (٪)

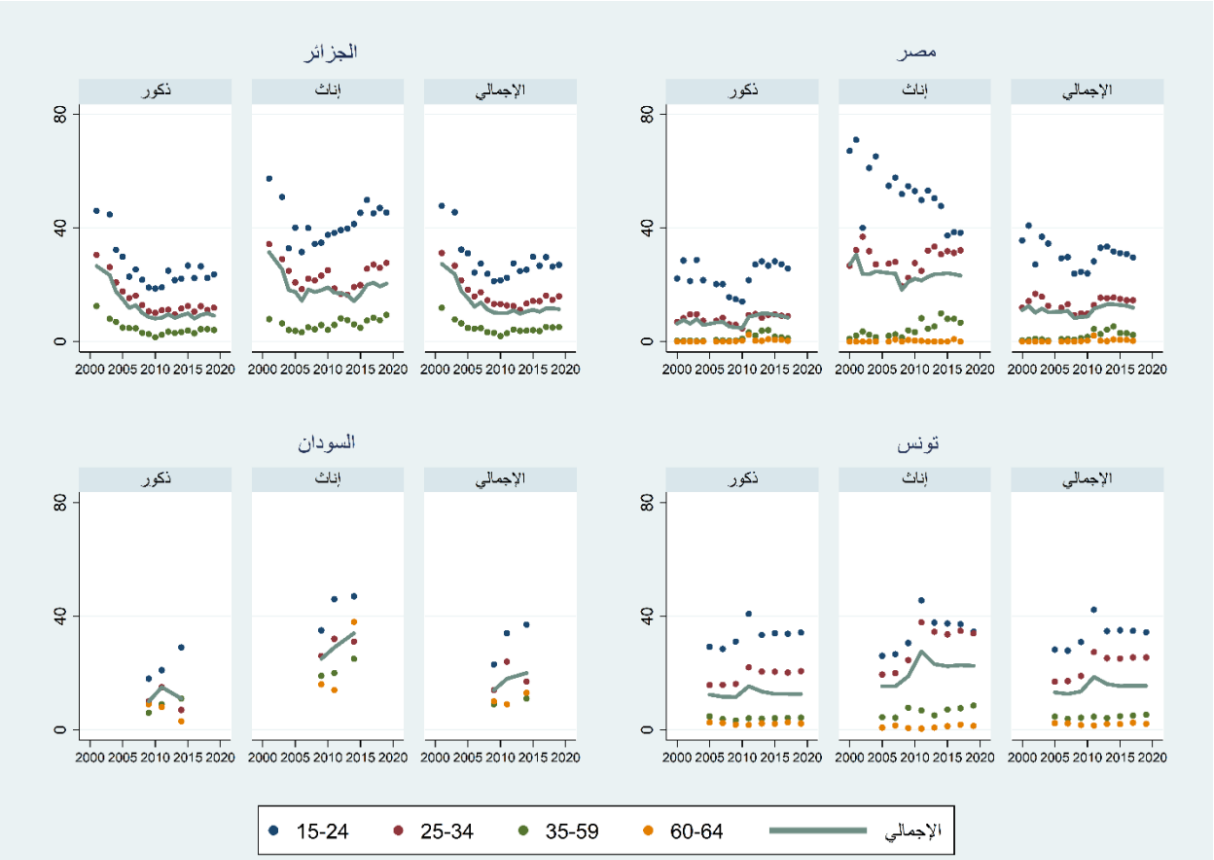

المصدر: حسابات المؤلفين، بناء على بيانات من مسوح القوى العاملة الوطنية، باستثناء السودان، حيث البيانات من ٢٠٠٩ و٢٠١٣/٢٠١٤ مأخوذة من مسح ميزانية الأسرة في السودان وبيانات ٢٠١١ مأخوذة من مسح القوى العاملة.

وإلى جانـب انخفـاض معـدلات المشـاركة، يُشـار إلى مـدى البطالـة المحبطـة مـا بيـن الشـباب وانسـحابهم مـن النشـاط الاقتصـادي مـن خـلال معـدل الشـباب غيـر المُدرجيـن بالتعليـم أو العمـل أو التدريـب (NEET). وكمـا هـو مبيـن فـي الشـكل (٢٠)، فـإن معـدل غيـر المُدرجيـن بالتعليـم أو العمـل أو التدريـب كان ينخفـض فـي الجزائـر، لاسـيما خـلال الفتـرة ٢٠٠٠-٢٠٠٦، عندمـا كان الاقتصـاد ينمـو بسـرعة وكانـت الحكومة قـادرة عـلى تعزيـز الشـغيل فـي القطـاع العـام. واسـتمر فـي الانخفـاض لبضـع سـنوات بعـد ذلـك مـع اسـتمرار التشـغيل فـي القطـاع العـام، مدعومـا باحتياطيـات كبيـرة مـن النقـد الأجنبـي. وعـلى الرغـم مـن أن معـدل غيـر المُدرجيـن بالتعليـم أو العمـل أو التدريـب قـد اسـتقر بعـد عـام ٢٠٠٩ بالنسـبة للشـباب، فإنـه اسـتمر فـي الانخفـاض بالنسـبة للشـابات.

وفـي مصـر، كان معـدل غيـر المُدرجيـن بالتعليـم أو العمـل أو التدريـب يرتفـع قبـل ٢٠١١ للشـباب مـن الجنسـين. واسـتقر بعـد ذلـك بالنسـبة للشـباب مـن الذكـور لكنـه انخفـض خـلال عـام ٢٠١٥ للشـابات حيـث تـم توفيـر المزيـد مـن الفـرص فـي القطـاع العـام. وفـي السـودان، كان معـدل غيـر المُدرجيـن بالتعليـم أو العمـل أو التدريـب مسـتقرا خـلال الفتـرة التـي توفـرت عنهـا البيانـات. ومـع ذلـك، اسـتمر معـدل غيـر المُدرجيـن بالتعليـم أو العمـل أو التدريـب فـي الارتفـاع فـي تونـس مـن عـام ٢٠٠٩ فصاعـدا. وعـلى عكـس البلـدان الأخـرى، حيـث يكـون معـدل غيـر المُدرجيـن بالتعليـم أو العمـل أو التدريـب أعـلى بكثيـر بالنسـبة للشـابات منـه للشـباب، فـإن معـدل غيـر المُدرجيـن بالتعليـم أو العمـل أو التدريـب فـي تونـس كان هـو نفسـه تقريبـا لـكلا الجنسـين.

◄ **شكل ٢٠:** معدل غير المُدرجين بالتعليم أو العمل أو التدريب (NEET) حسب الجنس والبلد، في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاما (٪)

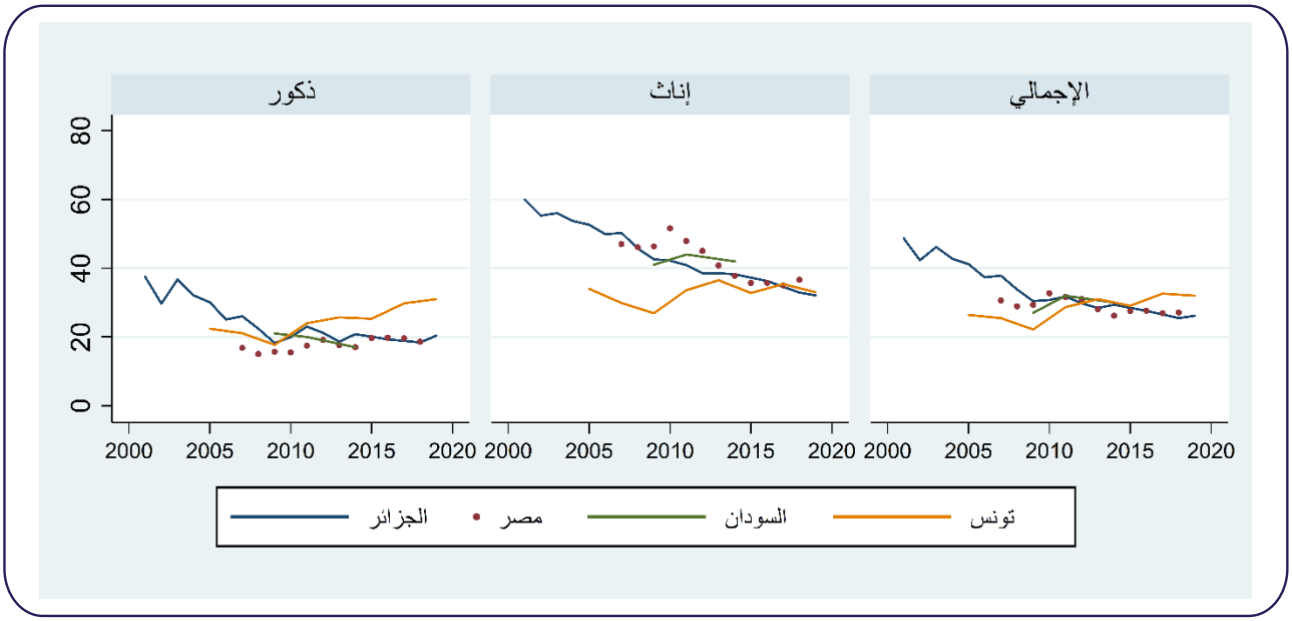

المصدر: حسابات المؤلفين، بناء على بيانات من مسوح القوى العاملة الوطنية، باستثناء السودان، حيث البيانات من ٢٠٠٩ و٢٠١٣/٢٠١٤ مأخوذة من مسح ميزانية الأسرة في السودان وبيانات ٢٠١١ مأخوذة من مسح القوى العاملة.

٢-٢ تطور هيكل التشغيل

تعتمد جودة الوظائف بشكل كبير على نوع فرص العمل المتوفرة، والتي تعتمد بدورها على مسار النمو في البلد ومدى مشاركة القطاع العام في الاقتصاد. وبالنسبة لمصر والجزائر، حيث البيانات كاملة، يتم تصنيف التشغيل إلى سبعة أنواع. ويتم استخدام تصنيف من ستة أنواع بالنسبة لتونس وخمسة أنواع بالنسبة للسودان. ويعتمد التصنيف المستخدم على قطاع الملكية (عام أو خاص)، وعلى رسمية التشغيل، والحالة العملية (يعمل بأجر، يعمل لحسابه الخاص، إلخ)، وما إذا كان العمل في منشأة ثابتة أم لا. وتتمثل الأنواع السبعة بالنسبة للجزائر ومصر فيما يلي: (١) التشغيل في القطاع العام، وهو دائما ما يكون تشغيل رسمي بأجر داخل المنشآت، (٢) التشغيل الرسمي مقابل أجر في القطاع الخاص، والذي يكون دائما داخل المنشآت تقريبا، و يتمتع بتغطية التأمين الاجتماعي، (٣) التشغيل بأجر خاص غير رسمي داخل المنشآت، (٤) التشغيل بأجر غير رسمي في القطاع الخاص خارج المنشآت، (٥) أرباب العمل، (٦) الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص، (٧) العمل الأسري دون أجر. ونظرا لعدم توفر متغير داخل / خارج المنشأة في تونس، فقد انضمت فئتا التشغيل غير الرسمي مقابل أجر في فئة واحدة، مما أدى إلى تصنيف من ستة أنواع. وبالإضافة إلى هذا القيد، لم يكن التمييز بين التشغيل الرسمي وغير الرسمي مقابل أجر متاحا في السودان، مما أدى إلى تصنيف من خمسة أنواع وهي: (١) القطاع العام، (٢) العمل مقابل أجر في القطاع الخاص، (٣) أرباب العمل، (٤) العمل الحر، (٥) العمل الأسري دون أجر. وتقصر القيود المتعلقة بتوافر البيانات النتائج على ٢٠٠١-٢٠١٤ في الجزائر؛ ٢٠٠٨-٢٠١٩ في مصر؛ ٢٠٠٩ و٢٠١١ و٢٠١٤ في السودان؛ و ٢٠١٣-٢٠١٩ في تونس.

ويلعب التشغيل في القطاع العام، والذي يشمل التشغيل في الخدمة المدنية وكذلك التشغيل في الشركات المملوكة للدولة، دورا متنوعا في البلدان الأربعة. وكما هو مبين في الشكل (٢١)، لا يزال القطاع العام هو المهيمن للغاية في الاقتصاد الجزائري، حيث يمثل حوالي ٣٠-٤٠٪ من إجمالي التشغيل طوال الفترة قيد الدراسة. وبدأت حصته عند ٤١٪ في عام ٢٠٠١، وانخفضت إلى ٣١٪ في عام ٢٠٠٥، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى ٤٠٪ بحلول عام ٢٠١٤. ويعتبر التشغيل في القطاع العام مهما بشكل خاص بالنسبة للنساء في الجزائر، وزاد بشكل كبير بالنسبة للنساء أكثر من الرجال من ٥١٪ في عام ٢٠٠١ إلى ٦٣٪ في عام ٢٠١٤. ونتيجة لذلك، كان توفير فرص العمل في الجزائر، ولا يزال، شديد التأثر بموارد الدولة، وبالتالي بعائدات الهيدروكربونات التي تدعم هذه الموارد.

وبالمقارنة، فإن حصة القطاع العام في التشغيل في البلدان الثلاثة الأخرى محدودة بالمقارنة للجزائر. ففي مصر، تراجع التشغيل في القطاع العام منذ السبعينيات واستمر في الانخفاض في الفترة التي يعكسها هذا التحليل، من ٢٧٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٢٪ في عام ٢٠١٩، على الرغم من تباطؤ معدل الانخفاض منذ عام ٢٠١١. وكما هو الحال في الجزائر، يلعب القطاع العام دورا أكبر بكثير في تشغيل النساء منه في تشغيل الرجال في مصر. وكانت حصة القطاع العام في تشغيل الإناث، عند ٣٣٪، في عام ٢٠١٩ أعلى بمقدار ١,٧ مرة من حصته في تشغيل الذكور، وكانت تنخفض إلى حد ما بسرعة أقل من حصة الذكور.

وفي حين كانت البيانات المتعلقة بتوزيع التشغيل حسب نوعه بمرور الوقت في السودان وتونس أكثر محدودية، فمن الممكن ملاحظة أن حصة التشغيل في

القطاع العام ظلت منخفضة ومستقرة إلى حد ما في كلا البلدين - عند حوالي ١٥٪ في السودان (من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤) و٢٢-٢٣٪ في تونس (٢٠١٣-٢٠١٩). وعلى الرغم من أن نصيب القطاع العام ما بين الإيناث العاملات كان أعلى مقارنة بالرجال في السودان في عام ٢٠٠٩، فإن حصص القطاع العام ما بين الذكور والإناث قد تقاربت بحلول عام ٢٠١٤. مثل الدول الأخرى، كانت حصة التشغيل في القطاع العام في تونس أعلى بين النساء مقارنة بالرجال (٦٢٪ مقابل ٢٠٪ في ٢٠١٩) وتستمر النسبة في الانخفاض لكلا الجنسين مع مرور الوقت.

ويلعب التشغيل الرسمي بأجر في القطاع الخاص دورا محدودا في أسواق العمل في كل من الجزائر ومصر، ودورا أكبر إلى حد ما في تونس. والأهم من ذلك، كما هو موضح في الشكل (٢١)، هو أن دور التشغيل الرسمي في القطاع الخاص لم يزداد بشكل كبير بمرور الوقت في الجزائر ومصر على الرغم من محاولات إعادة توجيه اقتصاداتهما في اتجاه أكثر توجها نحو السوق. ففي الجزائر، ارتفعت حصة التشغيل الرسمي الخاص مقابل أجر من ٥٪ فقط في عام ٢٠٠١ إلى ٧٪ في عام ٢٠١٤[٦] . وفي مصر، ارتفعت الحصة من ١١٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ١٢٪ فقط في عام ٢٠١٩، ومن الواضح أنها لم تعوض عن الانخفاض الكبير في التشغيل في القطاع العام، مما أدى إلى انخفاض عام في حصة التشغيل الرسمي مقابل أجر. أما في تونس، فتعد حصة التشغيل الرسمي الخاص مقابل أجر أعلى بكثير، حيث بلغت ٢٨٪ في عام ٢٠١٣، وارتفعت إلى ٣٢٪ في عام ٢٠١٩. وفي حين أن البيانات المتاحة لا تسمح بالتمييز بين التشغيل الرسمي وغير الرسمي مقابل أجر في السودان، فإن جميع التشغيل في القطاع الخاص مقابل أجر يشكل ٣٠٪ فقط من إجمالي التشغيل في عام ٢٠٠٩، وانخفضت تلك النسبة إلى ٢٦٪ في عام ٢٠١٤.

شكل ٢١: توزيع التشغيل حسب نوعه والجنس، في الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة (٪)

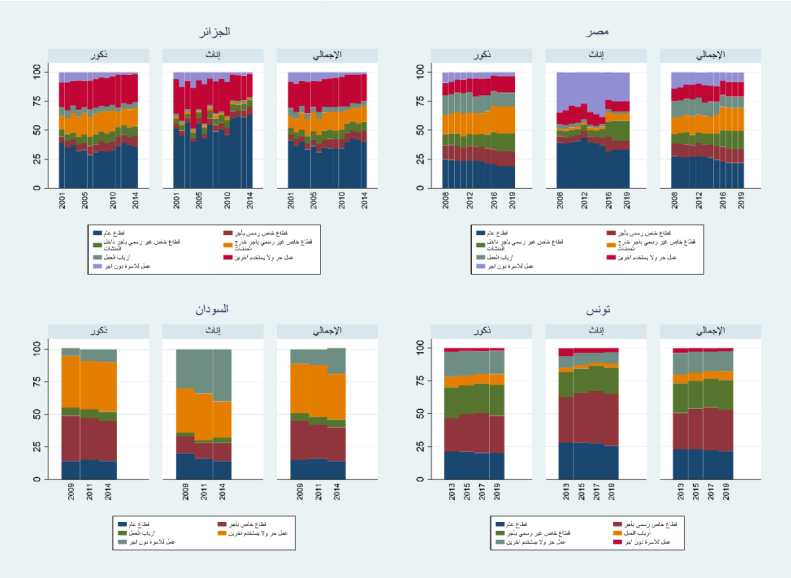

المصدر: حسابات المؤلفين، بناء على بيانات من مسوح القوى العاملة الوطنية، باستثناء السودان، حيث البيانات من ٢٠٠٩ و٢٠١٤/٢٠١٣ مأخوذة من مسح ميزانية الأسرة في السودان وبيانات ٢٠١١ مأخوذة من مسح القوى العاملة.

ويعد العمل الغير الرسمي مدفوع الأجر في القطاع الخاص أحد أسرع أنواع التشغيل توسعا في الجزائر ومصر. وزاد هذا النوع من التشغيل من ١٦٪ في عام ٢٠٠١ إلى ٢١٪ في عام ٢٠١٤ في الجزائر؛ ومن ٢٢٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٦٪ في عام ٢٠١٩ في مصر. وفي الوقت نفسه، ظلت نسبة العمل غير الرسمي مدفوع الأجر في تونس مستقرة عند ٢٢٪ من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٩.

وهناك جزء كبير من العمل غير الرسمي مدفوع الأجر متمثل في العمل خارج المنشآت، مثل العمل في الحقول أو مواقع البناء أو المركبات أو الشوارع. ويميل هذا النوع من العمل إلى أن يكون منخفض الجودة بشكل خاص، ويتسم بدرجة عالية من عدم الانتظام، و نقص التشغيل والهشاشة (Assaad, AlSharawy and Salemi 2019). ويشكل العمل خارج المنشآت حوالي ثلثي التشغيل غير الرسمي مقابل أجر في الجزائر، ويمثل من ٥٥ إلى ٦٤٪ في مصر، حسب السنة. وبالتالي، يشير ارتفاع نسبة التشغيل غير الرسمي مقابل أجر إلى زيادة الهشاشة في سوق العمل.

ويعد انتشار العمل غير الرسمي مقابل أجر أقل بالنسبة للنساء مقارنة بالرجال في البلدان الثلاثة التي تتوافر عنها بيانات عن سمة غير الرسمية. ففي الجزائر، عند ٧٪ من إجمالي تشغيل الإيناث في عام ٢٠١٤، فتمثل نسبة العمل الغير الرسمي مدفوع الأجر ثلث ما هي في حالة الذكور. وفي مصر، عند ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٩، بلغت هذه النسبة ٦٠٪ ما هي في حالة الذكور. و السبب الرئيسي لانخفاض حصص العمل غير الرسمي مقابل أجر بين النساء هو أن النساء يتجنبن بشدة العمل بأجر خارج المنشآت كنوع من العمل الذي يُنظر إليه على أنه يهدد سلامتهن الجسدية والجنسية. وفي حين أن اثنين من كل

ثلاثة رجال يعملون بشكل غير رسمي في كل من الجزائر ومصر، يعملون خارج المنشآت، فإن واحدة فقط من كل خمس نساء يعملن بشكل غير رسمي خارج المنشآت في الجزائر، وواحدة من كل أربعة في مصر .

ولتحديد العلاقة بين نوع التشغيل والنمو الاقتصادي، من المفيد معرفة نوع الأعمال التي توفرها الأنشطة الإقتصادية المختلفة. ويوضح الشكل (٢٢) توزيع العمالة حسب التصنيف الذي تمت مناقشته أعلاه لكل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي في البلدان الأربعة. ولإنشاء الشكل، تم تجميع البيانات عبر السنوات التي توفرت في كل دولة.

شكل ٢٢: توزيع التشغيل، حسب نوعه في مختلف الأنشطة الاقتصادية، البيانات مجمعة عبر السنوات

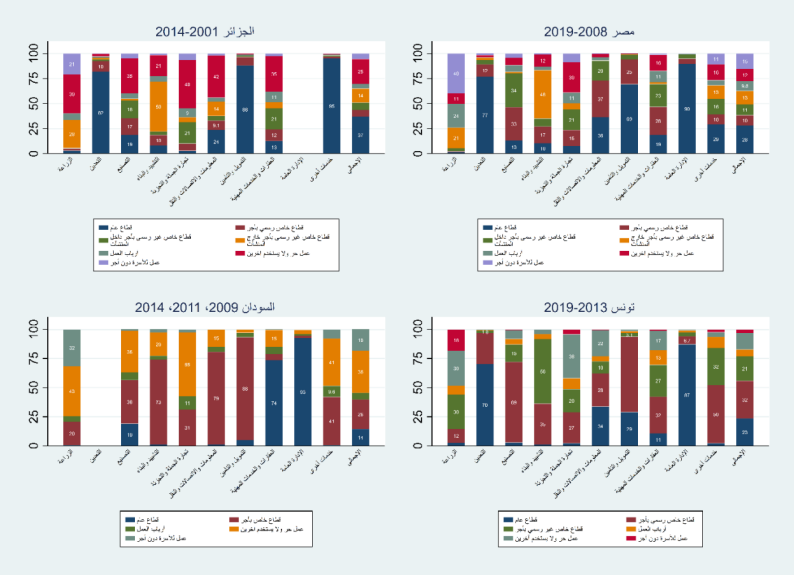

المصدر: حسابات المؤلفين، بناء على بيانات من مسوح القوى العاملة الوطنية، باستثناء السودان، حيث البيانات من ٢٠٠٩ و٢٠١٣/٢٠١٤ مأخوذة من مسح ميزانية الأسرة في السودان وبيانات ٢٠١١ مأخوذة من مسح القوى العاملة.

وفي الجزائر، يمكن أن نلاحظ بسهولة أن قطاع التعدين، وقطاع التمويل والتأمين، وقطاع «الخدمات الأخرى» يولد في المقام الأول فرص عمل في القطاع العام. وتعتبر نصف الوظائف المتوفرة في قطاع البناء بمثابة وظائف غير رسمية خارج المنشآت الثابتة، ويدخل معظم الباقي في شكل العمل الحر. كما يعتبر التشغيل في القطاع الزراعي عمل غير رسمي إلى حد كبير، حيث يتخذ أكثر من ٦٠٪ منه شكل عمل حر أو عمل أسري غير مدفوع الأجر، ويتمثل الكثير من الباقي في شكل عمل غير رسمي مقابل أجر خارج المنشآت. ويعد التشغيل في القطاع الصناعي أكثر تنوعا، حيث يتمثل ربعه في شكل عمل حر ويتمتع بأعلى حصة من التشغيل الرسمي مقابل أجر في أي قطاع (١٧٪)، ولكنه يمتلك أيضا نصيبا كبيراً من التشغيل في القطاع العام (١٩٪) والتشغيل غير الرسمي مقابل أجر داخل المنشآت (١٨٪). كما تعد تجارة الجملة والتجزئة و خدمات العقارات والخدمات المهنية أكثر تنوعا، لكن نسبة كبيرة من وظائفها يتخذ شكل العمل الحر، يليه العمل غير الرسمي مقابل أجر داخل المنشآت . كما أن قطاع المعلومات والاتصالات وقطاع النقل لديهم عدد كبير من العمل الحر، ولكن لهم أيضا حصة كبيرة من التشغيل في القطاع العام.

وأظهر التحليل الحالي لنمو التشغيل حسب قطاع النشاط الاقتصادي في الجزائر أن حصة التشغيل في قطاع التعدين والتصنيع والمرافق كانت متقلبة بمرور الوقت، مع ميلها إلى التراجع، حيث تفقد صناعة الهيدروكربونات هيمنتها ببطء على الاقتصاد الجزائري. ونظرا لأن هذه القطاعات تميل إلى توفير وظائف رسمية في القطاعين العام والخاص، فإن ذلك يفسر النمو البطيء نسبيا لهذه الأنواع من الوظائف في الجزائر. ويبدو أن عودة التشغيل في القطاع العام في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤ مرتبطة بنمو التشغيل في مجالات النقل والاتصالات، والتمويل والتأمين، والخدمات المجتمعية. كما يبدو أن النمو في التشغيل غير الرسمي مقابل أجر خارج المنشآت مرتبط بنمو التشغيل في نشاط التشييد و البناء، الذي ضاعف تقريبا حصته في إجمالي التشغيل في الجزائر من ١٠٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨٪ في عام ٢٠١٤.

وفي مصر، يهيمن التشغيل في القطاع العام على ثلاثة قطاعات من النشاط الاقتصادي، وهي التعدين والمحاجر، والتمويل والتأمين، والإدارة العامة والدفاع والخدمات الاجتماعية. وإلى حد بعيد، يعد قطاع الإدارة العامة والدفاع والخدمات الاجتماعية، الذي فقد حصته من التشغيل، هو أكبر هذه القطاعات، حيث انتقل من ٢٣٪ من التشغيل في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨٪ في عام ٢٠١٧. وهذا

يفسر الانخفاض المطرد في حصة التشغيل بالقطاع العام في مصر. ويتمثل القطاع الذي لديه أعلى حصة من التشغيل الرسمي مقابل أجر (٣٣٪) في قطاع التصنيع. كما يفقد هذا القطاع تدريجيا حصته من التشغيل في مصر، حيث انتقل من ١٤٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٩٪ في عام ٢٠١١، ثم انتعش إلى حد ما إلى ١٢٪ في عام ٢٠١٧. ومرة أخرى، يفسر ذلك بشكل جزئي النمو البطيء للتشغيل الرسمي الخاص في مصر.

وكما هو الحال في الجزائر، يرتبط نمو التشغيل غير الرسمي مقابل أجر في القطاع الخاص خارج المنشآت في مصر بنمو قطاع التشييد والبناء - ما يقرب من نصف العمالة تأخذ هذا الشكل في مصر. وزادت حصة قطاع التشييد و البناء في إجمالي التشغيل في مصر من ٨٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ١٣٪ في عام ٢٠١٧. وهناك قطاع آخر مسؤول عن نمو التشغيل غير الرسمي في مصر وهو تجارة الجملة والتجزئة، والنقل، والإقامة وخدمات الأغذية. ويعد جزء كبير من وظائف هذه القطاعات غير رسمية، بما في ذلك العمل الحر (٣٠٪) والعمل غير الرسمي مقابل أجر داخل المنشآت (٢١٪). ونمت حصة التشغيل في تجارة الجملة والتجزئة من ١٧٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣٪ في عام ٢٠١٧. وبالتالي، فإن تراجع قطاع الإدارة العامة والتوسع في قطاع التشييد والبناء و قطاع التجارة مسؤول عن جزء كبير من إضفاء الطابع غير الرسمي على التشغيل في مصر. وتعتبر النمط الرئيسي الذي يقاوم هذا الاتجاه هو انخفاض حصة التشغيل في الزراعة، والذي هو أيضا في الغالب تشغيل غير رسمي، لكن يسيطر عليه العمل بدون أجر.

أما في السودان، فإن ٦٠٪ من إجمالي التشغيل يتكون من التشغيل بدون أجر، مما يعكس أهمية القطاع الزراعي وقطاع «تجارة الجملة والتجزئة" و"الخدمات الأخرى" اللذين يتمتعان بنصيب مرتفع من التشغيل بدون أجر. ويعتبر قطاع الزراعة هو الوحيد الذي شهد نموا ثابتا لحصته من التشغيل من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤. وشهدت القطاعات الأخرى اتجاهات متذبذبة، حيث زادت حصص التشغيل في «التصنيع» و«تجارة الجملة والتجزئة» و«النقل» و«الإقامة وخدمات الأغذية» و«المعلومات والاتصالات» و«الخدمات العامة والمجتمعية» لأول مرة في ٢٠٠٩-٢٠١١، ثم انخفضت في عام ٢٠١١- ٢٠١٤، في حين أن حصص التشغيل في «التمويل والتأمين» و«الخدمات الأخرى» كانت العكس. وفقد قطاع «التشييد والبناء» حصته من التشغيل في كلتا الفترتين. وتعكس الفترة بأكملها تباطؤ في الاقتصاد السوداني بعد الطفرة النفطية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويشير النمو المستمر في حصة الزراعة إلى دورها في استيعاب العمالة عندما يتباطأ التشغيل في القطاعات الأخرى. ويستجيب قطاع التشييد و البناء، على الأخص، بشكل كبير لطفرات النفط، وليس من المستغرب أن تتقلص حصته من التشغيل بعد الطفرة النفطية.

وفي تونس، تشمل قطاعات النشاط الإقتصادي العريضة التي نما التشغيل بها بشكل أسرع من المتوسط في السنوات الأخيرة كل من قطاع «التشييد و البناء» و«تجارة التجزئة والجملة» و«المعلومات والاتصالات والنقل» و«الإدارة العامة» و«الخدمات الأخرى». وكما هو مبين في الشكل (٢٢)، يعد قطاع «التشييد و البناء» بمثابة قطاع يخلق في الغالب تشغيل غير رسمي مقابل أجر (٥٩٪). كما أن التشغيل في تجارة التجزئة والجملة منخفض الجودة نسبيا، ويتألف في الغالب من العمل الحر (٤٠٪)، والتشغيل الرسمي مقابل أجر في القطاع الخاص (٢٥٪) والتشغيل غير الرسمي مقابل أجر (١٧٪). وللأسف، تجمع البيانات التونسية معا قطاع «المعلومات والاتصالات»، الذي ينتج وظائف عالية الجودة نسبيا، مع قطاع «النقل» الذي ينتج وظائف منخفضة الجودة نسبيا. ويملك القطاع المشترك ٣٠٪ من التشغيل في العمل الحر، و٢٦٪ في وظائف القطاع العام، و٢٦٪ في التشغيل الرسمي الخاص. وأدى نمو قطاع الإدارة العامة، خاصة بعد الثورة التونسية، إلى إبطال تأثير تراجع قطاع التعدين على التشغيل في القطاع العام، والذي ينتج أيضا وظائف في القطاع العام في الغالب. وأخيرا، يعد قطاع «الخدمات الأخرى» قطاعا مختلطا ينتج تشغيل رسمي (٤٩٪) وغير رسمي مقابل أجر (٣٢٪) في القطاع الخاص. وبالتالي، كان نمط النمو في تونس مختلطا من حيث تأثيره على نوع التشغيل، مما أدى إلى الاستقرار النسبي لتوزيع التشغيل حسب نوعه الذي لوحظ من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٩.

الخاتمة

كما لوحظ في المقدمة، تميزت اقتصادات شمال إفريقيا منذ فترة طويلة بمعدلات بطالة مرتفعة للغاية بين الشباب ومعدلات مشاركة منخفضة بين الإناث. وسعى هذا الفصل إلى تجاوز هذه الحقائق الراسخة من خلال ربط مخرجات سوق العمل، بما في ذلك نوع وجودة التشغيل الذي نشأ في هذه الاقتصادات، بوتيرة ونمط النمو الاقتصادي.

فيما يتعلق بمعدلات المشاركة في قوة العمل والتشغيل، يخلص هذا التحليل إلى أنه على الرغم من المعدلات المنخفضة نسبيا وفقا للمعايير الدولية، فإن المعدلات ظلت ثابتة أو حتى انخفضت في السنوات الأخيرة، لاسيما بالنسبة للرجال. ويثير انخفاض معدلات المشاركة والتشغيل بالنسبة للرجال القلق بشكل خاص في الجزائر ومصر. ويحدث ذلك بين الرجال في كلا طرفي الطيف العمري ويتركز بين الفئات الأقل تعليما والتي تقل احتمالية ظهورها بين العاطلين عن العمل. وفي حين أن النساء المتعلمات أكثر عرضة للمشاركة من نظرائهن غير المتعلمات، إلا أن معدلات التشغيل بين النساء المتعلمات تنخفض أيضا نظرا لتوفر فرص أقل في القطاع العام، باستثناء تونس بعد ثورة ٢٠١١.

تعكس البطالة في شمال إفريقيا مشاكل الاندماج في سوق العمل بالنسبة للمنضمين الجدد من المتعلمين، وبالتالي تعتمد بشكل حاسم على معدل نمو هذه المجموعة. ومع التباطؤ في عدد السكان من الشباب في الجزائر ومصر وتونس، استقرت معدلات البطالة إن لم تنخفض بشكل طفيف في السنوات الأخيرة. ففي الجزائر، تراجعت معدلات البطالة من المستويات المرتفعة للغاية التي أعقبت العقد الأسود في الجزائر في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ثم استقرت بعد ذلك في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وفي مصر، اتخذت اتجاها هابطا باستثناء الارتفاع الإيجابي في وقت قريب من ثورة ٢٥ يناير. في تونس، كانت ترتفع قبل الثورة، خاصة بالنسبة للنساء، حيث زاد عدد خريجات التعليم العالي بشكل كبير. وبعد الارتفاع الحاد في أعقاب الربيع العربي، يبدو أن معدلات البطالة في تونس قد استقرت مع السيطرة على عدد الخريجين. ومع ذلك، يبدو أن البطالة المحبطة تتزايد لدى الشباب في تونس، وبدرجة أقل في مصر، كما يتضح من ارتفاع معدلات غير المُدرجين بالتعليم أو العمل أو التدريب.

وتتمثل الأطروحة الرئيسية لهذا التحليل فيما يتعلق بالعلاقة بين نمط النمو ومخرجات سوق العمل في أن التاريخ الحديث للاعتماد على موارد النفط و التعدين وغيرها من مصادر الريع الإقتصادي كمحركات رئيسية للنمو في هذه الاقتصادات أدى إلى تغيير هيكلي يميل إلى تفضيل القطاعات منخفضة الإنتاجية، وبالتالي الوظائف منخفضة الجودة، التي غالبا ما تكون غير رسمية. وفي الواقع، شجع النفط ومصادر الريع الأخرى نمو القطاعات ذات المنتجات غير القابلة للتداول، مثل التشييد و البناء والعقارات وتجارة الجملة والتجزئة والنقل، مما أدى بشكل أساسي إلى التراجع المبكر للصناعة. وعلى الرغم من أن قطاعات الخدمات مرتفعة الإنتاجية، مثل «التمويل والتأمين» و«المعلومات والاتصالات» قد نمت بسرعة، فإنها نمت انطلاقا من قاعدة صغيرة بحيث كان لها تأثير محدود على الهيكل العام للتشغيل وستظل تمثل حصة صغيرة من إجمالي التشغيل في المستقبل. كما أتاح تدفق العائدات إلى خزائن الحكومة دورا ضخما للقطاع العام كرب عمل. وبينما يواصل القطاع العام لعب دورا حاسما في التشغيل في الجزائر، إلا أن دوره كان يتراجع حتى وقت قريب في مصر وتونس. ومع ذلك، فمنذ الثورة في تونس، وبدرجة أقل في مصر، كان هناك ضغط كبير لاستئناف التعيين الحكومي، مما أدى إلى تباطؤ اتجاه الابتعاد عن التشغيل في القطاع العام.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإعادة توجيه الاقتصادات الأربعة نحو اتجاه تقوده السوق بشكل أكبر، لم تنجح أي من البلدان الأربعة في تعزيز التشغيل الرسمي في القطاع الخاص مع تقلص دور القطاع العام في سوق العمل. وكان التشغيل في القطاع الخاص في الغالب غير رسمي وغير مستقر. ويرجع ذلك جزئيا إلى حقيقة أن القطاعات التي لديها القدرة على توفير وظائف رسمية في القطاع الخاص، مثل التصنيع والتمويل والاتصالات، إلى جانب بعض الخدمات الأخرى مثل السياحة، قد نمت ببطء شديد أو لعبت دورا محدودا في المزيج العام للتشغيل. ويمكن لقطاع التصنيع على الأخص أن يوفر عددا كبيرا

من فرص العمل الرسمية ذات الإنتاجية المتزايدة. ومع ذلك، لم يرقى هذا القطاع إلى مستوى هذه الإمكانات في أي من البلدان الأربعة، وبدلا من ذلك، فقد نصيبه من التشغيل. وأدى نمو قطاع التشييد والبناء والتجارة والنقل بشكل عام إلى توفير فرص عمل أقل جودة، معظمها غير رسمية ومنخفضة الإنتاجية. وبالتالي، تتراجع البلدان الأربعة عن التصنيع مبكرا وتتراجع عن مسار التحول الهيكلي نحو دخل أعلى.

ويؤكد تحليل نمو الإنتاجية أن التغيير الهيكلي قد أدى في الغالب إلى تفضيل القطاعات منخفضة الإنتاجية، مع حدوث الكثير من الزيادة في الإنتاجية داخل القطاعات وليس بينها، من خلال التغيير الهيكلي. ففي الجزائر ومصر، ساهم التغيير الهيكلي بشكل سلبي في نمو الإنتاجية في جميع الفترات الفرعية الثلاثة التي تم فحصها. وفي تونس، تبدو الصورة أكثر اختلاطا، حيث يساهم التغيير الهيكلي بشكل إيجابي في الإنتاجية في فترتين فرعيتين هما (٢٠٠٠-٢٠٠٥ و٢٠١٠-٢٠١٥)، لكن ليس في الفترتين الأخريين (٢٠٠٥-٢٠١٠ و٢٠١٥-٢٠١٨).

ويمكن تلخيص التحدي الرئيسي المتمثل في النمو الغني بفرص العمل في القطاعات النامية كثيفة العمالة (مثل التصنيع الخفيف)، والتي تستفيد من الوفرة النسبية للعمالة في بلدان شمال إفريقيا من حيث عوامل الإنتاج. وتوفر صناعات استخراج المعادن والمواد الهيدروكربونية عائدات اقتصادية ريعية تؤدي إلى أسعار صرف مبالغ فيها والتي تميز ضد الأنشطة ذات المنتجات القابلة للتداول، مثل التصنيع. وتحتاج السياسة الاقتصادية إلى موازنة هذه الآثار من خلال تيسير إقامة شركات ناشئة على نحو أكبر، وجعل التعيين والاستغناء عن الموظفين أكثر مرونة، وضمان أسعار صرف تنافسية. وستستمر الاقتصادات في التراجع عن التصنيع ما لم يتم اتباع سياسة صناعية طموحة، حيث تلعب الدولة دورا تيسيريا وتحفيزيا - من خلال التدابير النقدية والمالية والتعليمية والبحثية والإنمائية. ومن خلال الحوافز المناسبة، يمكن إعادة توجيه اقتصادات المنطقة نحو مسار النمو الذي يمكن أن يوفر وظائف مرتفعة الجودة.

وباستثناء محتمل للجزائر، فإن بلدان شمال إفريقيا تتخلص تدريجيا، وأحيانا بشكل مؤلم، من اعتمادها على النفط والموارد المعدنية الأخرى. ويظل ما إذا كانت هذه الاتجاهات ستؤدي إلى السعي الناجح نحو استراتيجيات النمو التي تستفيد بشكل أفضل من مواردها الأكثر وفرة، لاسيما العمالة، محل انتظار. وعلى الرغم من أن تحليلنا يكشف عن عدد من القواسم المشتركة عبر البلدان الأربعة، فإنه يكشف أيضا عن اختلافات كبيرة مرتبطة بموارد كل بلد، ومسار النمو بها، وتاريخها المؤسسي. وبينما كنا نحاول مناقشة بعض هذه الخصائص المميزة في هذه الورقة، إلا أنه ينبغي على القراء قراءة فصول كل دولة على حدي لاستكشاف العلاقة المحددة بين فرص العمل والنمو في كل منها.

المراجع

Ahmed, M., D. Guillaume and D. Furceri. 2012. "Youth unemployment in the MENA Region: Determinants and Challenges, IMF External Relations.» In Addressing the 100 Million Youth Challenge—Perspectives on Youth Employment in the Arab World in 2012. World Economic Forum.

Asik, G., U. Karakoc, M. A. Marouani and M. Marshalian. 2020. "Productivity, structural change, and skills dynamics", Working Paper No. 2020-18. World Institute for Development Economic Research (UNU-WIDER).

Assaad, R. 2014. "Making sense of Arab labor markets: the enduring legacy of dualism», IZA Journal of Labor & Development 3(1): 1–25.

———. 2021. Moving beyond the unemployment rate: Alternative measures of labor market outcomes to advance the decent work agenda in North Africa.

Assaad, R. et al. 2020. "Explaining the MENA Paradox: Rising Educational Attainment, Yet Stagnant Female Labor Force Participation», Demographic Research 43(28): 817–850.

Assaad, R., A. AlSharawy and C. Salemi. 2019. "Is the Egyptian Economy Creating Good Jobs? Job Creation and Economic Vulnerability from 1998 to 2018.» Economic Research Forum (ERF) WOrking Paper No. 1354.

BCT (Banque Central de Tunisie). 2018. Analyse des échanges commerciaux de la Tunisie Premier trimestre 2018.

Campante, F. R. and D. Chor. 2012. "Why was the Arab World Poised for Revolution? Schooling, Economic Opportunities, and the Arab Spring», Journal of Economic Perspectives 26(2): 167–188.

Central Bank of Egypt. n.d. Time Series data on Domestic Debt; Net Foreign Direct Investment available at https://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Statistics/Pages/TimeSeries.aspx. Last accessed March 10 th 2021.

Central bureau of Statistics , SHBS 2009

Central bureau of Statistics , SHBS 2014/15

Diwan, I. 2013. "Understanding Revolution in the Middle East: The Central Role of the Middle Class», Middle East Development Journal 5(1): 1–30.

Drine, I. 2012. Youth unemployment in the Arab World: What do we know? What is the way forward? UNU-WIDER.

ILO (International Labour Organization). 2020. Global Employment Trends for Youth 2020: Technology and the future of jobs.

———. n.d. ILO STAT: ILO Modelled Estimates. ILOSTAT Database. Accessed 21 February 2021.

Institut national de la statistique, Labor Force Survey: 2005-2019.

Institut national de la statistique, Enquête national sur le Budget la Consommation et le Niveau de Vie 2015.

Kabbani, N. 2019. Youth employment in the Middle East and North Africa: Revisting and reframing the challenge. Brooking Doha Center Publications.

Krafft, C. and R. Assaad. 2015. "Why the unempoyment rate is a misleading indicator of labor market health in Egypt». Economic Research Forum Policy Perspective No. 14.

Marouani, M. A., P. L. Minh and M. Marshalian. 2020. "Jobs, earnings, and routine-task occupational change in times of revolution: The Tunisian perspective", UNU-WIDER Working paper No. 2020-171.

Marouani, M. A. and R. Mouelhi. 2015. "Contribution of Structural Change to Productivity Growth: Evidence from Tunisia". Journal of African Economies 25 (1): 110–32.

McMillan, M. and D. Rodrik. 2011. "Globalization, Structural Change and Productivity Growth",

Working Paper No. 17143. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

Ministry of Labour, SLFS 2011

Ministry of Planning and Economic Development, Egypt. n.d. "National Accounts data" online database. Available at https://mped.gov.eg/nationalaccounts. Last accessed March 10 th 2021.

OAMDI. 2019. Harmonized Labor Force Surveys (HLFS), http://erf.org.eg/data-portal/.

Version 1.0 of Licensed Data Files; LFS 2017- Central Agency for Public Mobilization and

Statistics (CAPMAS). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI. 2018. Harmonized Labor Force Surveys (HLFS), http://erf.org.eg/data-

portal/. Version 1.0 of Licensed Data Files; LFS 2009; 2010; 2015; 2016; - Central Agency

for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI. 2017. Harmonized Labor Force Surveys (HLFS), http://erf.org.eg/data-portal/.

Version 1.0 of Licensed Data Files; LFS 2014- Central Agency for Public Mobilization and

Statistics (CAPMAS). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2016. Harmonized Labor Force Surveys (HLFS), http://erf.org.eg/data-portal/.

Version 1.0 of Licensed Data Files; LFS 2011 ; 2012 ; 2013- Central Agency for Public

Mobilization and Statistics (CAPMAS). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OECD. 2018. OECD Economic Surveys: Tunisia 2018 Economic Assessment. OECD Publishing.

World Bank. n.d. "Domestic credit to private sector (% of GDP) – 1960–2019". World Bank Data. Accessed ADD DATE.

ONS, Labour Force Surveys. 2001-2019.

World Bank. n.d. World Development Indicators.

Rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2018, collections statistiques N 215/2020, série E : statistiques économiques N 102, Office National des Statistiques (ONS), Les comptes nationaux trimestriels 4 eme trimestre 2019, collections statistiques N 889/2020, ONS and Activité, Emploi & chômage Mai 2019, collection statistique N 879.